المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

السعودية تبتلع اليمن

نشأة الأسلحة السعودية في الشطر الشمالي من اليمن

المهندس يوسف الهاجري

السعودية تبتلع اليمن

قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن

الصفا للنشر والتوزيع
لندن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية
١٤١١هـ - ١٩٩١م

AL-SAFA
PUBLISHING & DISTRIBUTION LIMITED
P.O. BOX 951, LONDON SW9 0BE. ENGLAND
TELEPONE: 01 - 737 5082

الإهداء . .

إلى والدي

ووالدتي

، وزوجتي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

. . من قوات حزام العجماني في بداية القرن التاسع عشر الميلادي التي غزت اليمن إبان الدولة السعودية الأولى . . وحتى التدخل السعودي في انتخاب مرشحين للبرلمان اليمني في منتصف ١٩٨٨ . مروراً بعام ١٩٢١ حيث حادثة الحج اليماني في وادي تنومة ومقتل ٣٠٠٠ حاج يمني على يد ابن سعود .

وتوقيع إتفاقية مكة بين ابن سعود والحسن الإدريسي عام ١٩٢٦ لفصل الدولة الإدريسية عن اليمن ، وإتفاقية تسليم (المجرمين) بين البلدين في ١٥ يناير ١٩٣٢ تحت الضغط .

ووقوع الحرب السعودية ـ اليمنية عام ١٩٣٤ وتوقيع معاهدة الطائف .

والمشاركة السعودية في قمع انتفاضة ١٩٤٨ .

ثم المشاركة في قمع انتفاضة ١٩٥٥ .

ثم الدماء العزيزة التي سالت على أرض (البلاد السعيدة) بعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ في الحرب الأهلية لمدة ثمان سنوات ذهب ضحيتها آلاف القتلى والجرحى واليتامى والأرامل . .

والضغوط السعودية لإقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء عدة مرات أثناء الحكم الجمهوري .

والضغوط المماثلة من أجل تعيين نصير السعودية في اليمن حسن العمري كرئيس للوزراء أربع مرات .

وإشعال النظام السعودي لحرب الحدود بين اليمنين عدة مرات بواسطة عملائه .

وأخذ تعهد من الحجري بإقفال ملف الحدود بين البلدين إلى الأبد .

والضغط السعودي على الرئيس الحمدي لطرد الخبراء السوفيات واستبدالهم بأميركان .

ومحاولات الإنقلاب عليه والتي قام بها الشيوخ المدعومون من قبل النظام السعودي ضده :

في ١٣ يوليو ١٩٧٥ .

ثم في ١٦ أغسطس ١٩٧٥ .

ثم ثالثة في ٢٠ فبراير ١٩٧٦ .

ثم رابعة في بداية يوليو ١٩٧٧ في صعدة حتى قتله في اكتوبر ١٩٧٧ .

ثم تنصيب شخص موالٍ لهم وهو الرئيس الغشمي .

وتجنيد عبدالله الأصنج كعميل لهم في اليمن .

والمحاولات السعودية المستميتة لمنع حصول الوحدة بين البلدين .

ومحاولات إغتيال الرئيس علي عبدالله صالح ومحاولات الإنقلاب الأخرى والتي كان آخرها في مايو ١٩٨٧ .

والمصادمات الحدودية التي تقع كل عامٍ تقريباً ، حتى آخر صدام عام ١٩٨٧ . . .

وعشرات بل مئات التدخلات السعودية الصارخة في الشؤون الداخلية لليمن .

. . . دماءٌ ودموعٌ ومهاناتٌ وتطاولٌ على أكبر

الشخصيات في اليمن . . . تلك هي العلاقة بين النظام السعودي والشعب اليمني منذ ما يزيد على نصف القرن .

هكذا كانت العلاقة ، وهكذا لم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن ، التخلص من الهيمنة السعودية . . ظل الشعب المسلم في اليمن خلالها يئن من ثقل الضغوط السعودية ، ومن جراء استخدام المال كوسيلة لذلك . . .

لقد استغل النظام السعودي المال بصورة مقززة في علاقاته مع اليمن ، مستفيداً من ضعف الموارد المادية في اليمن في هذه الفترة من الزمن .

فزيادة الدعم أو إنقاصه أو قطعه مرتبطٌ بارتهان النظام في اليمن بالسياسة السعودية .

ويكرر النظام السعودي (لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى) !!

دعم عسكري مباشر لمعارضي اليمن الجنوبي وإشعال للحرب . .ويكرر النظام (لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى) !!

وتزحف الدبابات والمدرعات ويحلق الطيران العسكري السعودي فوق أراضي اليمن ليقصف ويقتل

ويدمر في اليمن (لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى) !!

محاولات إنقلاب عسكرية والقبض على القائمين بها واعترافهم بالدعم السعودي لهم . . . كذلك (لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى) !!

إنها رحلة حزينة ومثيرة في نفس الوقت نحاول فيها رصد قدرٍ من التدخلات السعودية في شؤون شعب (البلاد السعيدة) ـ أو ما يسمى اليوم (الجمهورية العربية اليمنية) ـ من أجل المساهمة في كشفِ حقيقة هذا النظام أمام الشعوب الإسلامية ومن أجل توضيح مظلومية الشعب اليمني من قبل النظام السعودي . .

ورغم حساسية الموضوع ووضوح الدور السعودي في اليمن ، إلا أننا انتهجنا أسلوباً علمياً في معالجة الموضوع متحاشين في ذلك المبالغة أو تصوير الأمور خلاف ـ أو أكثر من ـ واقعها .

وما حز في نفسي ودفعني إلى الكتابة هو نقص المادة العلمية الصريحة التي تناولت الموضوع ، أو تناثرها في ثنايا الكتب ومتفرقات الصحف والمجلات لفترة زمنية طويلة ، أو لقدمها وعدم تناولها لمستجدات الأحداث . . .

لذلك كان هذا الجهد المتواضع ومن شخص من شعب الجزيرة العربية يعترف بالدين الذي عليه تجاه الشعب اليمني الذي بنى وعمّر بلادنا . .

والله من وراء القصد .

تمهيـــد

تتميز العلاقات السعودية الخارجية بأنها تتغير وتتبدل في أدوارها المختلفة حسب منطق القوة والإمكانية.. فعندما يشعر النظام بضعفٍ في قدراته الداخلية العسكرية منها أو السياسية فإنه يعقد التحالفات والمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والجماعية، ويقدم التنازلات ويلهث وراء سبل دعم استقرار بلاده.

أما عندما تتعزز قدراته ويشعر بتنامي قوته فإنه يسعى إلى التملص من الإتفاقيات وعقد إتفاقيات أخرى تتناسب والحالة الجديدة التي يعيشها..

ويمكن ملاحظة ان النظام وتطبيقاً منه لهذا المنطق يسعى إلى مضاعفة عقد صفقات التسلح الضخمة وذلك

من أجل تعزيز حالة القوة ، والصيرورة في موقع أقوى في سلم السياسة الدولية . . وعلاقة النظام السعودي (في أدواره الثلاثة) اختلفت وتعددت وفقاً لهذا المنطق . .

ولم تخرج علاقته مع اليمن عن هذا الإطار . .

فاليمن . . ذلك البلد الذي لا يتصدر نشرات الأخبار اليومية في هذه السنوات يخبر بمستقبلٍ واعدٍ في القريب . . حيث إن عدد سكانه يشكل نصف عدد سكان الجزيرة العربية وتتنبأ شركات النفط العالمية بمستقبل نفطي جيد ، ولذلك فإن السعودية لم تكن لتدع اليمن يعيش في أمانٍ واستقلال لما لذلك من آثار على سياستها الداخلية والخارجية بل استغل الضعف الاقتصادي لليمن ليفرض عليه سياسته . .

وقبل الشروع في البحث حول نقاط الاختلاف التي أدت إلى نشوب المعارك والخلافات بين الحكم الملكي السعودي ونظيره اليمني ، نفرض لنقاط التشابه بين الحكمين

. . ففي صبيحة ١٥ كانون الثاني (ناير) ١٩٠٢ م تمكن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أربعين من أنصاره من قتل عجلان بن محمد حاكم الرياض من

قبل آل الرشيد ، بعد أن وضع خطة وتحرك من الكويت بمساعدة أميرها آنذاك مبارك آل صباح . وبعد أن وطّد عبدالعزيز حكمه في الرياض توجه إلى المناطق المجاورة لاحتلالها . ثم احتل الأحساء وحائل ثم عسير والحجاز ، وهكذا أتم عبدالعزيز الاستيلاء على مناطق الجزيرة العربية حتى أطلق عليها مسمى (المملكة العربية السعودية) في ١٨ سبتمبر ١٩٣٢ م .

وقد واجه عبدالعزيز في محاولاته للاستيلاء على الجزيرة العربية ـ إلى جانب المقاومة الشعبية ـ مقاومة الأتراك العثمانيين الذين كانوا يسيطرون ـ ولفترات متفاوتة ـ ومتقطعة ـ على مناطق مختلفة من الجزيرة العربية ، ولم يكن يعجبهم بالطبع أن يسيطر على البلاد حكام لا يطبقون سياساتهم . . ومن هذا المنطلق كان دعم الأتراك لسلطة آل رشيد في حائل ضد ابن سعود .

. . أما في اليمن فقد حاول الأتراك الاحتفاظ بأي جزءٍ من الجزيرة العربية تحت سيطرتهم وذلك حتى عام ١٩١٨ ، وقد حكم مجموعة من الأئمة الزيديين اليمن ، إلى أن حكمت اليمن عائلة آل حميد الدين ، « ولقد اشتد الضغط على العثمانيين في عهد الإمام يحيى الذي تولى

الحكم في فبراير ١٩٠٤ م »[١] حيث بدأ حرباً ضدهم استمرت سبع سنوات حتى تم توقيع إتفاقية بينه وبين الوالي أحمد عزت باشا في عام ١٩١١ م، ولكنه لم يرتبط معه بمعاهدة ملزمة ووقف محايداً من الحرب العالمية الأولى حتى « جاءت الفرصة عندما أعلنت هدنة مدروز في ٣٠ من أكتوبر ١٩١٨ الموافق ذي الحجة ١٣٣٦ هـ، وبمقتضاها خرجت تركيا من الحرب وسلمت مناطق نفوذها للحلفاء، وفي الوقت نفسه دخل الإمام يحيى صنعاء ١٩١٨ م/ ١٣٣٦ هـ، واستلم مقاليد الحكم وأعلن نفسه حاكماً مستقلاً على اليمن »[٢]، « وحاول تدعيم مركزه باعتباره أحد الأئمة الزيديين الذين يعتقدون أن لهم الحق المطلق في حكم اليمن والجنوب العربي أيضاً »[٣]، والمعروف أن الزيديين ينتمون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي قام بثورة معروفة في التاريخ.

ولذلك نجد أن كلاً من الحكم السعودي واليمني قاما بمساعيهما لتأسيس مملكتيهما معلنين منطلقات دينية، فبينما

(١) تاريخ العلاقات السعودية اليمنية، د. فتوح الخترش، ص ٢٣.
(٢) المصدر السابق ـ ص ٢٥.
(٣) المصدر ـ ص ٢٣.

قام ابن سعود داعياً إلى العودة إلى (التوحيد والدعوة الوهابية) ، كان الإمام يحيى آل حميدالدين يردد أنه يرث الإمامة الزيدية .

وقد حارب عبدالعزيز الأتراك مباشرة أو ضد حلفائهم آل رشيد ، ودخل الإمام يحيى في حربٍ مع الأتراك دامت أكثر من سبع سنوات .

وبينما قام العرش السعودي بدعم من بريطانيا ، دخلت اليمن في تحالفٍ معها ، مع فارق المدة والظروف .

وإن كان من « قاسم مشترك أعظم » بين الحكمين ، فلا نجده سوى أسلوب الحكم القائم على الوراثة التي يمقتها الإسلام لعدم اعتمادها مبدأي التقوى والكفاءة .

أما نقاط الاختلاف فتنحصر في أمرين ظاهرين :

الأول : المذهب : فقد حكم ابن سعود طبق المذهب السني عبر الدعوة الوهابية ، بينما قام حكم ال حميدالدين على المذهب الزيدي ، وهو أحد فروع المذهب الشيعي ، ويوجد تناقض تاريخي طويل بين المذهبين ، يضاف إلى ذلك أن الأئمة الزيديين يعتبرون الوهابية دعوة دخيلة على الإسلام ويجب إسقاطها وإنهاءها وإن لم يستطيعوا النجاح في ذلك فإنهم يضمرون ذلك في قلوبهم إنطلاقاً من طبيعة

تعاليم مذهبهم ، كما أن الدعوة الوهابية تعتبر الدعوات الأخرى غير إسلامية ويجب إسقاطها بل ومحاربتها واستباحة دماء معتنقيها .

وبالرغم من هذا الخلاف التاريخي فإن الأموال السعودية استطاعت أن تؤجل نشوب الصراع لزمنٍ ما .

الثاني : الخلاف حول المناطق الحدودية (عسير نجران وجيزان) الواقعة جنوب السعودية وشمال البلد المعروف اليوم باليمن الشمالي .

المراحل التي مرت بها العلاقات السعودية اليمنية :

من أجل أن يكون البحث أكثر وضوحاً فقد ارتئينا تقسيم العلاقات السعودية ـ اليمنية إلى مراحل أربع هي :

المرحلة الأولى : مرحلة النزاع حول عسير .

المرحلة الثانية : المرحلة الذهبية .

المرحلة الثالثة : الحرب الأهلية في اليمن (١٩٦٢ م ـ ١٩٧٠ م) .

المرحلة الرابعة : (١٩٧٠ م ـ حتى الآن) .

الفصل الأول

الحرب السعودية اليمنية ...
دماء ودموع

المرحلة الأولى : مرحلة النزاع حول عسير

لمحة تاريخية عن اليمن وعسير :

ظلت منطقة جنوب الجزيرة العربية ـ وهي ما تضم اليوم اليمنين الشمالي والجنوبي وعسير ونجران وجيزان ـ ظلت مفككة متناحرة وتعاني من التفكك الإقطاعي والتمزق الطائفي إلا في فترات نادرة جداً من التاريخ الإسلامي لليمن ، وكانت هذه « فترة ركود حضاري ، وجمود كامل في عملية التطور الاجتماعي ، بل تميزت بأنها كانت فترة تدهور وإنحطاط شاملين في كل مجالٍ من مجالات الحياة الزراعية والتجارية ، والتكنيكية ، والثقافية »[٤] ، ساعد على بقاء هذا الوضع الحملات

---

(٤) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، د . محمد علي الشهاري ، ص ٦ .

الخارجية والغزوات الاستعمارية من قبل الدولة العثمانية والدولة الأوروبية .

وكان الاحتلال التركي الأول لليمن قد دام مائة عامٍ تقريباً (١٥٣٨ م ـ ١٦٣٣) ـ كانت القوات التركية قد دخلت اليمن منذ عام ١٥١٧ م ولكنها لم تسيطر عليها إلا عام ١٥٣٨ م ـ قامت بعده دولة الأئمة القاسميين التي وحدت اليمن من أقصى عسير في الشمال إلى عدن في الجنوب وعمان في الجنوب الشرقي[1] ، ولكن الصراعات السياسية والطائفية أدت إلى سقوط هذه الدولة بعد أن حكمت مائة عامٍ تقريباً ، ولكن بدأت الانفصالات مع مطلع القرن الثامن عشر حيث استقلت عمان ثم حضرموت ، ثم عدن ولحج خلال الربع الثاني لنفس القرن ، وما كاد ينتهي القرن حتى أتمت عملية انفصال الجنوب عن حكم صنعاء ، وسمي فيما بعد (النواحي التسع) .

ومن الطبيعي أن تشجع حالة الانقسام والتمزق في بلدٍ من البلدان المجاورة على محاولة السيطرة عليها ، وقد كانت الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥ م ـ ١٨١٨ م) قد

(١) هذه المعلومات مستقاة من المصدر السابق بتصرف .

ثبتت أركانها واستولت على كثير من مناطق الجزيرة العربية ، وقد دفعها الى التفكير في ضم أجزاء من اليمن أمور ثلاثة :

١ ـ الضعف السياسي لحكم الأئمة الزيديين .

٢ ـ ازدياد قوة الدولة السعودية بصورة سريعة ومتلاحقة .

٣ ـ وجود تعاطف من قبل بعض علماء اليمن مع الدعوة الوهابية ويبدو أنه حصل نتيجة الوعود المغرية لهم ، ويذكر صاحب كتاب الدولة السعودية الأولى شعراً كتبه أحد علماء صنعاء وهو الشيخ محمد بن إسماعيل الصنعائي ، وأرسله إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب يقول فيه :

سلامي على نجدٍ ومن حلّ في نجدِ
وإن كان تسليمي على البعد لا يجدي
لقد سرني ما جاءني من طريقةٍ
وكنت أرى هذا الطريق لي وحدي
وليس له ذنب سوى أنه أتى
بتحكيم قول اللّه في الحل والعقد

كما دفعت خصوبة أرض اليمن الدولة السعودية إلى

التفكير في غزوها . كما أن قبائل نجران كانت قد هاجمت الدرعية من قبل ، « ولم يكن من السهل على آل سعود أن ينسوا الهزيمة التي أنزلها حسن بن هبة المكرمي بقواتهم في عهد الأمير محمد بن سعود (١١٧٨ هـ - ١٧٦٥)[١] ، واستمرت هذه الحملات حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ولما اشتد عود الدولة السعودية وانتشرت أفكارها أصدرت سلطات الدرعية أوامرها إلى القائد حزام بن عامر العجماني بالتحرك إلى الجنوب على رأس سرية سعودية ، وكانت سرية حزام أول قوة سعودية حقيقية تدخل حدود اليمن ، فخشي أمير صبيا (وهي إحدى جهات المخلاف الثلاثي[٢] من هذه القوات ، وبعد مباحثات تقرر إرسال وفد يمثل جهات المخلاف الثلاث لمفاوضة حزام ، فدخل المخلاف في طاعة آل سعود وقبلوا الدعوة ثم نكصوا عنها وعادوا مرة أخرى إليها عدا أمير « أبو عريش » حمود أبو مسمار الذي ظل رافضاً للدعوة فأغرى الأمير سعود قبائل عسير بمحاربته فبدأت بالنهب والسلب ورد هو عليهم ، ثم

---

(١) الدولة السعودية الأولى ، عبدالرحمن عبدالرحيم ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) وهي أبو عريش - ضمد - صبيا ، والمخلاف السليماني هو اسم يطلق على هذه المناطق في عسير ، والمخلاف يعني الإقليم أو المنطقة - أو المقاطعة وينسب إلى سليمان طرف الحكمي الذي وحدّ « مخلاف حكم » في القرن الرابع الهجري . أنظر تاريخ العلاقات السعودية اليمنية .

اغرى الأمير سعود إمام صنعاء المنصور ليهاجم أبو مسمار ، وعندما فعل الأول مال الأخير إلى سعود وأعلن له الولاء ، ولكن أبا مسمار هذا اختلف مع أمير عسير وتهامة عبدالوهاب المعروف بأبي نقطة فما كان من الأمير سعود إلا أن أغرى الشريف حمود هذه المرة بقتال أهل صنعاء وذلك في عام ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ - ١٨١٠ م) ، فرفض وعقد صلحاً مع الإمام المتوكل على أساس اعتراف الإمام بما تحت يد الشريف من الأراضي اليمنية ، فأرسل له سعود قوات ضخمة سارت إليه بقيادة غصاب العتيبي ولاحقوه حتى هزموه في قلعته في أبو عريش .

وعين سعود على تهامه كامي بن شعيب ابن عم عبدالوهاب أبو نقطة بعد أن قتل الأخير في المعركة ، ولم ينته أمر أبي مسمار عند هذه الهزيمة فأرسل إليهم سعود عام ١٢٢٥ هـ من الحجاز عثمان بن عبدالرحمن المضايفي ، وخرج أبو مسمار بقواته ولكنه هزم في موضع يسمى (الوحلة) .

ثم أرسل بعده كامي بن شعيب عام ١٨١٠ أمير عسير وألمع حيث حاصر ميناء اللحية ثم دخلها وكذلك فعل مع الحديدة ، وعندما رأى أبو مسمار رجحان الكفة لغير صالحه عقد صلحاً مع الأمير سعود على أن يدفع خراجاً

سنوياً له ويتنازل عن صبيا وبيشة .

وتمكن السعوديون من الوصول حتى نجران (١٨٠٥ م) دون أن تتمكن القصائل السعودية من الاستقرار فيها كما يقول صاحب كتاب (المطامع السعودية التوسعية في اليمن) ، كما أنهم حاولوا الوصول إلى حضرموت مرتين عام ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ - ١٨١٠ م) و١٢٢٦ هـ (١٨١١ م) ولكنهم هزموا .

واستمر أبو مسمار على تلك الحال إلى حين وصول الحملة المصرية إلى الحجاز حيث بدأ بمكاتبتهم وفي النهاية تمرد عليهم حتى سقطت دولته عام ١٢٣٢ هـ ، ثم تلاها سقوط الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٨ م) على يد قوات محمد علي باشا حاكم مصر « حيث حل محل النفوذ السعودي في هذه المنطقة حتى بلغ تعز باستثناء منطقة صعدة ، حصن الإمامة الحصين ، والمنطقة الجنوبية (من اليمن) التي كانت قد وقعت تحت السيطرة البريطانية منذ عام ١٨٣٩ إلى ولاية تركية بعد خروج جيش محمد علي عام ١٨٤٠ من اليمن والجزيرة العربية كلها »[٨] ، « فتسلم عسير الشريف حسين شريف أبو عريش الذي

---

(٨) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ١٠ .

كان مؤيداً للمصريين وظل يحكمها حتى عام ١٨٤٩ »[٩] ، وبعد وصول الغزوات العثمانية الثانية عام ١٨٤٩ استكملت الغزو عام ١٨٧٢م ، حيث توالت الانتفاضات ضدهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ حينما انسحب الأتراك .

المجلس الإسلامي

(٩) تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ص ٣٢ .

دور الأدارسة في عسير :

في عام ١٩٠٨ م وصل إلى صبيا (إحدى جهات المخلاف السليماني) رجل من نسل الأدارسة هو محمد بن علي بن أحمد بن إدريس[١٠] محملاً بالطموحات السياسية ، فالتف حوله الناس وكون قوة ، فارتابت منه الحكومة العثمانية ، وحاول في عام ١٩١٠ م (١٣٢٨ هـ) احتلال أبها إلا أنه لم يستطع نظراً للدعم الذي وصل إليها من الشريف حسين بطلب من الحكومة العثمانية ، ولكنه عقد إتفاقاً مع إيطاليا وحصل على المال والسلاح الذي استطاع بهما الاستيلاء على صبيا وجيزان وأبو عريش .

---

(١٠) يعود نسب أحمد بن إدريس إلى إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان أحمد هذا من كبار العلماء في عصره حتى أقام مؤيدوه مسجداً حول ضريحه في صبيا .

ولكن نظراً لعدم استمرار الدعم الإيطالي فقد توجه إلى بريطانيا وعقد معاهدة صداقة معها في أبريل ١٩١٥ م بواسطة المقيم الإنجليزي في عدن ، وطلبت منه بريطانيا التحالف مع الشريف حسين ضد الأتراك ، وقد ساعدته السفن البريطانية على احتلال القنفذة الأمر الذي لم يرض الشريف ووقع خلاف حولها هدد فيها الشريف حسين والإدريسي بتغيير الولاءات السياسية عدة مرات ، حتى استولت القوات التركية عليها ؛ إلى حين جلائها عن الجزيرة العربية ثم هزيمة الشريف على يد الدولة السعودية .

وكمكافأة على وقوف الإدريسي مع بريطانيا جعلته الحاكم في منطقة عسير ، « واصبحت حدودها تمتد من القنفذة شمالاً ، حتى مخا في الجنوب ، ونجد في الشرق ، والبحر الأحمر في الغرب »[1] وهنا أحس الشريف حسين بتعاظم شأن الإدريسي فقام بإغراء أبناء أسرة آل عايض[2] بالثورة عليه ، فوجد الإدريسي نفسه في

---

(١) تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ص ٤٣ .

(٢) آل عايض وهم من سلالة معاوية بن أبي سفيان وأنهم نزحوا إلى هذه المنطقة بعد سقوط الدولة الأموية . . أنظر المصدر السابق ـ ص ١٩٢ .

حرج . . فالشريف حسين في الشمال ، والإمام يحيى في الجنوب[1] ، والمتمردين من الداخل ، فما كان منه إلا أن « كتب إلى ابن سعود ـ سلطان نجد ـ يطلب منه نجدته وإعانته على إخماد نار الثورة الداخلية التي قام بها آل عايض واتباعهم ، فما كان من ابن سعود إلا أن استجاب لطلب جاره »[2] ، « وارتبط الإدريسي باتفاق دفاعي هجومي مع أمير نجد في ٣٠ من أغسطس ١٩٢٠ »[3] بعد أن اشترطوا عليه هدم القباب والأضرحة والمزارات ، «وتنص الاتفاقية على تخلي الإدريسي عن يام ـ أي نجران ـ وعن بني جماعة وسحار لصالح ابن سعود »[4] ، « وعندئذٍ أرسل إليهم سرية بقيادة ابن عمه الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي ومعه ألفان من الجنود ، وكان ذلك في شعبان سنة ١٣٣٨ هـ / ١٩٢١ م »[5] وعندما اقترب من أبها خرج عليه ابن عائض فقام عبدالعزيز بن مساعد بإرسال حسن وابن عمه محمد آل عايض إلى الرياض

---

(١) حكم الإمام يحيى في الفترة ما بين ١٩٠٤ ـ ١٩٤٨ م .

(٢) المصدر ـ ص ٤٤ . .

(٣) المصدر ـ ص ٤٥ .

(٤) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ١٠٤ هامش ١٠ .

(٥) ذكر بعض المؤرخين أنه عام ١٩٢٠ ويبدو أنه الخلاف هو في التحويل من التاريخ الهجري إلى الميلادي .

وتعاهدا على التضامن مع آل سعود ، ولذا أمر محمد بن عايض على أبها أما حسن فبقي على موقفه .

وعندما إطمأن الإدريسي إلى استقرار حكمه بدأ التفكير في التوسع ، وتخلت له بريطانيا عن ميناء الصليف واللحية ومحيطها ، وعندما غادروا الحديدة في ٣١ يناير ١٩٢١ قاموا بتسليمها إليه ، فقامت قواته بالاستيلاء على مناطق غرب صنعاء ، « وبذلك تلامست حدود إمارة الإدريسي مع منطقة نفوذ الإمام يحيى الجبلية ، ووقفت جبهتان في وجه بعضهما البعض ، كانتا تمتدان من باجل في الجنوب إلى غرب صعدة في الشمال »(١) .

وقد أثار هذا الوضع الإمام يحيى شد ما إثارة حيث أصبحت مملكته معزولة عن العالم ، فعرضت عليه بريطانيا إعطاءه الحديدة على أن يعترف بإمارة عسير ، ولكنه رفض ووقعت مناوشات عديدة بينه وبين الإدريسي الذي عين محمد طاهر رضوان كقائد لحملاته ، وهكذا ظلت إمارة عسير هي المتفوقة إلى أن توفي الأمير محمد علي الإدريسي في ٢٠ مارس ١٩٢٣ م ، فتولى الإمارة ابنه الأكبر علي بن محمد علي الإدريسي ووقعت نزاعات عائلية عديدة أدت إلى

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩١ .

ضعف الإمارة مما أدى إلى زيادة أطماع الجيران فيها . فقام الإمام يحيى بمهاجمة الحدود الجنوبية لإمارة عسير عام ١٩٢٥ ، وتمكن من الاستيلاء على مناطق استراتيجية مثل الحديدة واللحية والصليف وباجل ، وحصلت مفاوضات عزل فيها الأمير علي وعين عمه الحسن الإدريسي على أن تضم الحديدة والمناطق المحيطة بها إلى الإمام يحيى ويظل أمير عسير خاضعاً لصنعاء .

وعندما رأى الحسن الإدريسي نفسه ضعيفاً توجه إلى بريطانيا فلم تنصره فتوجه إلى الحليف القوي ابن سعود ، « فبعث وفداً في أوائل فبراير ١٩٢٦ / رجب ١٣٤٤ هـ ، إلى مكة المكرمة ، برئاسة محمد بن هادي النعيمي لمقابلة الملك عبدالعزيز آل سعود ، وبعد أن قدم الوفد فروض الولاء والطاعة للملك ، طلب منه أن يقف مع الإدارة الإدريسية في صد العدوان الذي يتهددها من قبل الإمام يحيى »[1] ولكن ابن سعود كان مشغولاً آنذاك بتثبيت حكمه في الحجاز فلم يستجب له ، فما لبث أن أرسل وفداً آخر في مايو ١٩٢٦ ، وبين أخذٍ ورد حتى اكتوبر ١٩٢٦ حيث « جرى توقيع اتفاقية بينهما وسميت هذه الاتفاقية

---

(١) تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ص ٩٠ .

« باتفاقية مكة » ، جاءت متضمنة لما ورد في الاتفاقية القديمة التي عقدت بين الملك ابن سعود والأمير محمد الإدريسي ، حيث خططت بموجبها الحدود بين البلدين ، وتكفل فيها الملك ابن سعود بحماية الإمارة الإدريسية في أي مفاوضات أو معاهدات أو منح أي امتياز أو التنازل عن أي قطعة من أرض عسير لأي حكومة أجنبية إلا بموافقة الملك ابن سعود ، على أن يعترف الملك ابن سعود بالإدريسي حاكماً على عسير طيلة حياته ، وتؤول إلى ورثته من بعده »[1] .

وهكذا أحكم ابن سعود الطوق على إمارة عسير ، وفي عام ١٩٢٧ م / ١٣٤٦ عين ابن سعود ممثلاً له في صبيا ، وهكذا وبالتدريج أخذت الإتفاقية بعداً أوسع عندما بدأ ابن سعود في التدخل حتى في شؤون الإدارة الداخلية لعسير .

وهكذا أصبح منصب الإدريسي شكلياً وقلصت صلاحياته إلى حد بعيد واستمر الوضع على هذا الحال حتى أواخر سبتمبر ١٩٣٢ م عندما « أبرق فهد بن زعير أمير منطقة عسير وعامل الملك ابن سعود إلى عاهله يبلغه بأن

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩١-٩٢ .

الإدريسي قد اجتمع سراً في (اللحية) مع الشنقيطي والأبيض من جماعة حسن الدباغ (وهم أعضاء في حزب الأحرار الحجازي المناوىء للحكم السعودي جنوبي البحر الأحمر) حيث قاموا بتحريضه على إعلان الثورة ضد الملك ابن سعود ، وأنهم قد أمدوه بالمال الكثير ، ووعدوه بمساعدة « عبدالله بن الشريف حسين » ، أمير شرق الأردن ، وان الإمام يحيى سوف يساعده كذلك »[1] ، وكان ذلك هو ما حصل بالفعل ، حيث بدأ أعضاء حزب الأحرار نشاطهم في وسط القبائل لتحريضهم على الثورة ضد عامل ابن سعود ، وقام الإدريسي بتوزيع السلاح على رجال القبائل الموالية له وبدأ بمهاجمة الحامية السعودية في جيزان في ٤ نوفمبر ١٩٣٢ / ٦ رجب ١٣٥١ فغضب ابن سعود وأرسل رسالة إليه ولكنه لجأ إلى الحيلة حيث طمأن ابن سعود وقال له إن المسألة لا تتعدى سوء تفاهم بينه وبين الأمير فهد بن زعير ، وأعلن استمرار ولاءه له ، ووافق على إرسال لجنة تقصي حقائق ، ولكن ما أن وصلت هذه اللجنة حتى كانت جيزان قد سقطت في أيدي رجال الإدريسي (٦ نوفمبر ١٩٣٢) ، وحينذاك تحركت القوات

---

(١) المصدر ص ٩٨ نقلاً عن العقيلي ، المخلاف السليماني جـ ٢ ص ٣٠١ .

السعودية واستعادتها ، وفر الإدريسي إلى اليمن وطلب حق اللجوء السياسي من الإمام يحيى الذي أعطاه إياه على الفور فقامت القوات السعودية باحتلال مناطق واسعة منها صبيا ، المضايا ، نشار ، أبو عريش ، الزبارة ، وفي الوقت نفسه أصدر ابن سعود أمراً بضم إمارة عسير إلى المملكة العربية السعودية ، كما أبرق إلى الإمام يحيى طالباً منه تسليم الإدريسي . .

وهكذا أسقط حكم الأدارسة على منطقة عسير وإلى الأبد .

طبيعة العلاقات السعودية اليمنية
في المرحلة الأولى :

كان الإمام يحيى يشعر دائماً بأن عسير جزءٌ لا يتجزأ من اليمن ، وأنه لا بد من استعادتها في يومٍ من الأيام ، ولذلك فقد كان متوجساً للغاية من المحاولات المحلية والأجنبية للاستيلاء عليها ، ولقد رأينا كيف أن اليمن بعد أن كانت موحدة من أقصى عسير في الشمال إلى عدن في الجنوب وعمان في الجنوب الشرقي سقطت هذه الدولة مما أعزى الدولة السعودية الأولى على الهجوم عليها فهجموا عليها فما صمد لهم غير أمير « أبو عريش » بعد تبدل التحالفات ، وهنا حدث ما يمكن اعتباره التماس الأول بين الدولة الوهابية في الجزيرة العربية والزيدية في اليمن حيث عقد الشريف حمود أبو مسمار (أمير أبو عريش)

صلحاً مع الإمام المتوكل في اليمن عندما هدد الوهابيون بالهجوم عليه ، ثم عاد وتحالف مع الوهابيين عندما رأى رجحان كفتهم ، وفي هذا الهجوم لا تذكر المصادر التاريخية وقوع حرب بين الدولة السعودية والدولة المتوكلية في اليمن حول منطقة عسير ، واستمر الحال كذلك حتى سقوط الدولة السعودية الأولى عام ١٨١٧ م (١٢٣٣ هـ) .

أما أثناء حكم الدولة السعودية الثانية (١٨٢٤ - ١٨٩١ م) فلم يستول السعوديون على عسير أونجران وجيزان . . نظراً لانشغال العائلة بالصراعات الداخلية فيما بين الأمراء .

واستولى محمد علي باشا على عسير بل مناطق كثيرة جنوبها (كما سبق وان ذكرنا) حتى عام ١٨٤٠ حيث ولى أحد الأمراء بدلاً عنه ، وفي عام ١٨٤٩ وصلت القوات العثمانية للمرة الثانية إلى المنطقة واستولت عليها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨م .

وقد قام الإمام محمد بن يحيى بمقاومة الأتراك مدة سنوات حتى خلفه ابنه الإمام يحيى آل حميدالدين عام ١٩٠٤ حتى اعترف الأتراك بسلطة الأئمة الزيديين عام ١٩١١ م وانسحبوا عام ١٩١٨ ، وقد ظل حكم الزيديين ضعيفاً غير قادر على الاستيلاء على مختلف مناطق اليمن ،

وكانت تخشى على الدوام من جارتها الجنوبية بريطانيا التي كانت قد استولت على عدن .

وفي فترة الضعف هذه تمكن الإدريسي من تأسيس إمارة له شمال اليمن بواسطة الدعم الإيطالي ، إلى أن ضعف حكم الأدارسة فالتجأوا إلى السعودية خوفاً من التهديد اليمني ، ثم تمردوا على المحاولات السعودية للسيطرة عليهم وطلب أحد الأمراء الأدارسة حق اللجوء السياسي في اليمن ، وقد كانت هذه نقطة توتر بين المملكتين ، إلا أننا لا نستطيع هنا تحديد حادثة بعينها أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين إلا أن الوضع كان ينذر بشيء من هذا القبيل منذ البداية ، ولكن حدثت مجموعة من الأحداث التي أدت إلى التعجيل بالأمر ، ومنها حادثة الحج اليماني (حادثة تنومة) .

ففي عام ١٣٤٠ هـ/ ١٩٢١ م توجهت قافلة من اليمنيين للحج (قدرت بـ ٣٠٠٠ رجل) في الوقت الذي كانت فيه الحرب جارية بين ابن سعود وشريف مكة ، فما ان وصل موكب الحج إلى وادي تنومة الواقع بين جهتي بالاحمر وبالاسمر حتى بدأت القوات السعودية بإطلاق النار عليهم حتى قتلتهم جميعاً عدا خمسة منهم ، فعادوا وأخبروا بما حدث ! . . . وتوترت العلاقات بين

البلدين رغم اعتذار عامل ابن سعود للإمام يحيى ورغم تبادل الرسائل بين ابن سعود والإمام يحيى ، وقد برر السعوديون حينها المسألة بأنهم قد ظنوا أن الحجاج ما هم إلا جنود للشريف حسين متنكرين بلباس الحجيج

وتحالف الإمام يحيى سراً مع الشريف حسين من أجل مساعدته ضد خصميه ابن سعود والإدريسي ، وقام « بتوقيع اتفاقية صداقة (معه) في يونيو ١٩٢٢ م / ٢٧ من شوال ١٣٤٠ هـ . . . وقد أثارت هذه الاتفاقية حفيظة ابن سعود . . . فاعتبر ان هذه الاتفاقية كانت موجهة ضده ، وضد مطامحه في الجزيرة العربية »[٢٢] ، ومما يدل على توتر العلاقات رفض الإمام يحيى حضور المؤتمر الإسلامي الذي عقده ابن سعود في مكة في البداية ثم إرسال مندوب له إليه . وقد ذكرت صاحبة كتاب (تاريخ العلاقات السعودية واليمنية) ثلاثة وفود متبادلة بين البلدين لتسوية الخلافات حول الحدود وحول منطقة عسير ونجران وجيزان حادثة في :

١ ـ يونيو ١٩٢٦ / ذو العقدة ١٣٤٥ هـ .

٢ ـ ديسمبر ١٩٢٧ / جمادي الآخرة ١٣٤٦ هـ .

---

(٢٢) المصدر ـ ص ١١٦ .

٣ ـ مارس ١٩٢٨ / رمضان ١٣٤٦ هـ .

وقد ظل الوضع متوتراً حتى نهاية ١٩٣١ م / ١٣٥٠ هـ ، صدرت فيها إدعاءات من الجانبين بخرق الحدود إلى أن توصل مندوبي الجانبين إلى اتفاق في مكان يدعى النظير قرب جبل العرو الذي كان محل خلافٍ بين الجانبين ، وقد أعاد فيها ابن سعود منطقة العرو للإمام يحيى لتعود جزءاً من اليمن ، وكان « من أهم بنودها تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين وعلى كل من الدولتين عدم قبول من يفر عن طاعة دولته أياً كان ، وإرجاعه إلى بلاده فوراً »(٢٣) ، واستمرت اتصالاتهما إلى أن انتهت بعقد إتفاقية صداقة وحسن جوار ، وتم التوقيع عليها في ١٥ يناير ١٩٣٢ / ٥ شعبان ١٣٥٠ هـ ، ولذلك فعندما طلب الإدريسي حق اللجوء السياسي من اليمن ولم تسلمه إلى ابن سعود توترت العلاقات فيما بينهما ، وربما كان من الممكن الوصول إلى إتفاق نهائي بين الطرفين لولا التمرد الذي قام به الإدريسي ضد ابن سعود وطلبه حق اللجوء السياسي من اليمن في نوفمبر ١٩٣٢ ولذلك فقد غضب ابن سعود كثيراً ولكن الإمام يحيى برر ذلك بأن

---

(٢٣) المصدر ـ ص ١٠٥ ـ هامش ١ .

الاتفاق إنما كان مؤقتاً لأنه لم يوقع من قبل شخص الملكين . . . وهذه مشكلة تقع في كل المعاهدات والإتفاقيات حيث يحصل الاختلاف حول تفسيرها فيما بعد .

وفي مايو ١٩٣٣ دخلت قوات يمنية إلى نجران بحجة إقرار السلام وتعليم أهلها أصول الإسلام ، ولم يمنع هذا من عقد اجتماع بين مندوبي البلدين بعد ذلك في ٩ يوليو ١٩٣٣ وقد فشل هذا اللقاء وزُعم أن الوفد تعرض لمضايقات من قبل الإمام يحيى الأمر الذي أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين البلدين وتمت مراسلات بين الملكين ولكن الوضع ظل متوتراً ، وأصدر ابن سعود أوامره لحشد القوات على الحدود اليمنية في ١٤ نوفمبر ١٩٣٣ ، واستمر تبادل البرقيات بين الجانبين ، وظلت الأمور بين مدٍ وجزر حتى تمخضت عن عقد مؤتمر في أبها في ١٦ فبراير ١٩٣٤ الذي فشل بدوره لعدم التوصل إلى حلٍ لقضية نجران فقد إدعى كل طرفٍ تبعيتها إليه .

الحرب اليمنية السعودية :

بعد سلسلة مداولات بين الجانبين عرض ابن سعود أن تكون نجران منطقة محايدة ولكن الإمام يحيى لم يعط جواباً محدداً . . ولذلك فإن السعوديين بدأوا الهجوم . . ويصف البرو فيسور فاسيلييف المعركة في كتابه (تاريخ العربية السعودية) فيقول : « شن السعوديون هجومهم بطابورين بمحاذاة تهامة وفي الجبال . وتمكن طابور بإمرة سعود (ولي العهد آنذاك) من الاستيلاء على نجران بسرعة ، ولكن تقدمه تباطأ في الجبال حيث كانت كل قرية قلعة حصينة .

وتقدمت قوة بإمرة فيصل في تهامة وفي الثاني من أيار (مايو) استولت على الحديدة دون أن تخوض معركة وظهرت بعض الوحدات السعودية قرب تعز . ورفض ابن سعود اقتراح ابنه فيصل بالزحف على صنعاء . وقد أعاقت

وعسورة المنطقة تقدم السعوديين الذين لم يعتادوا خوض معارك في الجبال[1] .

وقد بدأت المفاوضات في ١٥ مايو ١٩٣٤ بين الوفدين وتوصلا إلى عقد معاهدة سميت « معاهدة الطائف » ، « ونشرت في الصحف الرسمية في مكة وصنعاء في القاهرة ودمشق في وقت واحد »[2] ، ويبدو أنه قد تدخلت عدة أمور دفعت كلا الطرفين إلى قبول الدخول في هذه المفاوضات أهمها :

١ ـ التنافس الاستعماري على المنطقة .. فعندما دخلت القوات السعودية ميناء الحديدة وصلت إلى الميناء سفن إيطالية وأخرى فرنسية ، ورأت بريطانيا أنه قد لا يكون من الأفضل السماح لابن سعود باحتلال مناطق أكثر لحفظ التوازنات الاقليمية .

٢ ـ وجود بوادر مقاومة من قبل الإمام يحيى للغزو السعودي .

٣ ـ عدم إمكانية الاستمرار في الزحف والاحتلال وذلك للطبيعة الجبلية التي تمتاز بها المنطقة ، فصحيح أن

---

(١) تاريخ العربية السعودية ، فاسيليف ، ص ٣٤٥ .

(٢) المصدر السابق ـ ص ٣٤٥ .

القوات السعودية قد اعتادت على الحرب في مناطق صحراوية ولكنها لم تألف قط الحرب في مناطق جبلية وارجع البعض إنسحابات القوات اليمنية بتفوق السلاح لديها مقابل ترسانة الأسلحة السعودية التي كانت بريطانيا تمدها بها وكذلك عدم اعتياد القوات اليمنية على الحرب في الصحارى ، ولذلك شبه أحد الكتاب الحرب بين الطرفين بالحرب بين الفيل والحوت « لأن بدو ابن السعود لن يستطيعوا القتال في الأقاليم الجبلية ، اليمنية الوعرة ، كما لا يستطيع اليمنيون القتال في صحارى نجد »[1] ، ولذلك فقد اضطر الجانبان للدخول في مفاوضات وقد كان الإمام يحيى في حالة تعب وضعف كبيرين من حالة الحرب رغم أن ابنه أحمد كان مصمماً على مواصلة الحرب بل إنه استمر فيها لفترة وجيزة بعد توقيع إتفاقية الطائف ، ولذلك فقد استطاع ابن سعود فرض شروطه على الإمام ، والمتمثلة في إخلاء نجران وجبال عسير تهامه وتسليم الأدارسة إليه ، وما طل الإمام يحيى في الشروط ولكنه اضطر بعد ذلك إلى القبول بإخلاء المناطق المذكورة وان يتم تسليم الإدريسي إلى لجنة الوساطة الإسلامية ، ولكن

---

(١) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ٢٥٨

ابن سعود أصر على ضرورة تسليمهم إلى الجيش السعودي .

وفي ٢٢ / ٤ / ١٩٣٤ الموافق ٨ / ١ / ١٣٥٣ هـ قبل الإمام يحيى جميع شروط ابن سعود وشرع في الإنسحاب من المناطق المتفق عليها ، وتم تسليم الحسن الإدريسي وعبدالعزيز الإدريسي إلى فيصل في الحديدة كما سلم باقي أفراد العائلة وعددهم ٣٠٠ شخص ، «وعلى أساس ذلك صدق الملك عبدالعزيز معاهدة الطائف في ٢٥ صفر ١٣٥٣ هـ (٧ يونيو ١٩٣٤ م) وصدقها الإمام يحيى في ٧ ربيع الأول ١٣٥٣ هـ (١٩ يونيو ١٩٣٤ م)[1] وبعد ذلك سلم عبدالوهاب الإدريسي إلى فيصل ، وهكذا تم تنفيذ جميع شروط الصلح .

وفي ١٥ يونيو ١٩٣٤ سمح ابن سعود لمبعوث الإمام (عبدالله الوزير) بالعودة إلى وطنه اليمن بعد أن كان قد احتجز في السعودية للضغط على إمام اليمن (خلاف المواثيق الإسلامية والإنسانية) .

وحددت المعاهدة بعشرين عاماً كما تقول المادة الثانية والعشرين : « وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة

---

(١) أنظر المصدر السابق ـ ص ٢٧٠ .

فعرية تامة ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق انتهاء مفعولها فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل » (أنظر ملحق رقم ١) .

وهكذا نلاحظ خلال هذه المرحلة من العلاقات بين السعودية واليمن أن السعودية استغلت حالة الضعف والتشتت ونقص المعدات العسكرية لدى اليمن وقامت بالضغط العسكري عليها وقامت باحتجاز المفاوض اليمني (عبدالله الوزير) واستغلت الدعم البريطاني لها من أجل فرض شروطها عليها بينما نلاحظ التنازل السعودي عن منطقة في واحة البريمي تحت الضغط البريطاني .

وهكذا انتهت حالة الحرب بين البلدين وأصبحا بلدين متجاورين وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بينهما .

الفصل الثاني

تعاني الملكين

المرحلة الثانية : مرحلة الهدوء والتعاون

عادة ما يخرج المهزوم من الحرب بنفسيات ضعيفة مضعضعة ، ويكون مستعداً لقبول جميع شروط الطرف الغالب والمنتصر ، ويضطر إلى قبول التحالف معه . . فقد قبلت الدول المهزومة في الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى قبول الاتفاقات الدولية المفروضة عليها ، وقسمت ألمانيا إلى شطرين واقتطعت منها أجزاء كبيرة ، وفرضت شروط مهينة على اليابان ، ورغم ذلك قبلت اليابان أن تكون ضمن منظومة الدول الغربية وكذلك الجزء الغربي من ألمانيا .

وهذا ما حصل مع اليمن فقد أرغمت على قبول معاهدة الطائف التي تنظم الحدود بين البلدين وتعطي شرعية لسيطرة السعودية على عسير ونجران وجيزان لمدة

عشرين عاماً قابلة للتمديد أو التبديل ، وقبلت اليمن أن تكون في علاقات حسنة مع جارتها السعودية ، وهكذا أصبحت الأسرتان الملكيتان من أوثق الحلفاء .

وبعد أن استقر أمر الحدود ـ ولو لأجل ما ـ أصبح من اهتمامات السعودية المحافظة على هدوء واستقرار جارته ولم يعد في صالحها حدوث اضطرابات أو قلاقل فيها لأن من شأن ذلك التأثير على الوضع الداخلي لها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن تغير شكل الحكم في اليمن يعني أن مرحلة جديدة ومختلفة من العلاقات بين البلدين قد تبدأ مما قد ترتفع بنظام الحكم الجديد إلى إعادة النظر في معاهدة الطائف الأمر الذي يعيد النظام السعودي إلى دوامة أخرى من عدم الإستقرار .

ولذلك ومن هذه المنطلقات فقد سعت السعودية إلى رمي ثقل كبير لها في اليمن والتدخل في الشؤون الداخلية لها ودعم أسرة آل حميدالدين بكل ما تستطيع من وسائل .

ولكنها في البداية لم تقم بذلك الدور بشكل كبير نظراً لانشغالها بترتيب أمورها الداخلية ولكنها بعد ذلك سعت إلى ضمان بقاء اليمن إلى جانبها .

وفي ١١ مايو ١٩٤٦ م أعلن الوزير الأميركي في

السعودية الكولونيل ويليام إدي ـ وبعد مفاوضات مع صنعاء ـ إقامة العلاقات الدبلوماسية الأميركية مع اليمن ، وأعلن أن خبراء في الهندسة والزراعة قد زاروا اليمن في ذات الوقت وان إتفاقية تجارية يتم مناقشتها حالياً[٢٨] .

الدور السعودي في قمع انتفاضة ١٩٤٨ :

لقد كان معروفاً عن الحكم الإمامي في اليمن انغلاقيته وعدم انفتاحه على دول العالم ، وتطبيقه لقوانين لم يكن يرتضيها الشعب هناك . . ومن هذه القوانين نظام الرهائن حيث إن الإمام يقوم بأخذ رهينة عن كل عائلة كبيرة في المناطق التي يحكمها ـ كأن يأخذ ابنهم الأكبر ـ ويبقيه لديه حتى يكون ذلك ضمانة له من عدم تمرد هذه العائلة عليه ، « وفي نهاية حملات التوحيد العام ١٩٣٩ ، قدر أن الإمام يحيى احتفظ في حصونه بنحو ٤٠٠٠ رهينة . . . وحينما ذهب إلى روما للعلاج سنة ١٩٥٩ عمد إلى أخذ بعض الرهائن معه »[٢٩] .

كما أن نظام الضرائب كان يرهق المزارعين إلى حدٍ

---

(٢٨) Keesing's Contemporary Archives, Vol. No. VII, P. 7954.

(٢٩) الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، فريد هاليداي ، ص ٥٤ .

بعيد ، ولذلك فقد نشأت معارضة شعبية ضد الحكم هناك استهدفت تغيير أسلوب الحكم .

وفي يناير عام ١٩٤٨ جرت محاولة لإغتيال الإمام يحيى ولكنها فشلت . . غير أن المحاولة نجحت بعد شهر حيث تمكن القائمون بالمحاولة من إغتياله بعد شهر خارج صنعاء ، وتم تعيين عبدالله الوزير إماماً ، وقد قام اليمنيون الأحرار وضباط الجيش بدعم الوزير بالرغم من أن الجيش لم يتدخل في هذا التحرك ، كما أيد علماء صنعاء بيعة ابن الوزير ، وقد التجأ الإمام أحمد إلى « حجة » وهناك قامت السعودية بدعمه حتى تمكن من اكتساح الجبال الشمالية وقام بطرد الإمام الوزير ونهب صنعاء وتخريبها ، ولم يعد إليها طوال فترة حكمه ووصفها بأنها (المدينة الآثمة) ، ولولا الدعم السعودي المادي والعسكري لما تمكنت عائلة آل حميدالدين الزيدية من العودة إلى الحكم .

الدور السعودي في قمع انتفاضة ١٩٥٥ :

تعتبر هذه الانتفاضة داخلية بين أطراف الأسرة المالكة ولم يكن للشعب دور فيها بل يمكن عدها شكلاً من أشكال الصراع على الحكم .

« لقد بدأت قصة الإنقلاب عندما ذهب بعض الجنود

إلى قرية « حوبان » وهي إحدى قرى تعز لجمع الحطب فحدث احتكاك بين الجنود وبعض الأهلين أدى إلى تبادل إطلاق النار وسقوط بعض الجرحى من الفريقين (وقيل قتلى) . وعلى أثر ذلك ثارت ثائرة حامية تعز ، فطلب قائد الحامية أحمد يحيى الثلايا من جلالة الإمام تأديب القرية ، غير أن الإمام رفض الطلب وأصر على وجوب إجراء تحقيق في الحادث لإنزال العقاب بالمعتدين سواء أكانوا من الجنود أم من الأهلين ، فلم يكن من العقيد الثلايا إلا أن أمر حامية تعز - وهي تربو على الألف جندي - بمحاصرة قصر الإمام وتبودل إطلاق النار بينها وبين حراس القصر . حدث كل هذا في يوم الأربعاء الموافق ٣٠ مارس ١٩٥٥ »[1] .

وبالرغم من وجود روايات أخرى للحادث إلا أن النتيجة كانت حصار القصر ثم توجيه إنذار إلى الإمام بالتنازل عن العرش ، وقد شارك فيه بعض العلماء ومعهم الأمير الحسن ابن السيف علي من أسرة آل حميدالدين ، واجبر الإمام أحمد على التنازل عن العرش وكتب تنازله بخط يده لسيف الإسلام عبدالله وخرج الإمام من قصر

---

(١) أنا عائد من اليمن ، أحمد السقاف ، ص ٣٠ .

(العرضي) إلى قصر (صالة) . ولكن سيف الإسلام عبدالله لم يستطع كسب تأييد (الأحرار اليمنيين) بينما بدأ ابن الإمام أحمد (البدر) نشاطه في الحديدة وحجة ، وقد أثر صمود الإمام أحمد في قصره في البداية على نفسيات الجنود الضباط ، « وحينما زحفت بعض القبائل من أطراف « تعز » وحاصرت الجيش المحاصر لقصر « العرضي » أشعل صاحب الجلالة النيران على سطح القصر معلناً انتصاره على الثائرين فجاوبته أكثر البيوت في تعز وضواحيها بإشعال النيران أيضاً ، فكان لعمله هذا تأثير عظيم في نفوس أعوانه ، وتأثير أعظم في نفوس محاصريه ، ثم انطفى صهلوة جواده وجرد السيف من غمده ، وخرج من « العرضي » فساد الذعر في الجيش ، فهرب من هرب ، واحتمى بقصره من طلب الحماية ، ولم تبلغ الساعة الرابعة من فجر يوم الثلاثاء ٥ أبريل حتى كانت مقاومة الثائرين قد تلاشت تماماً »[1] ، وتم إعدام العقيد أحمد يحيى الثلايا مع مجموعة من مساعديه أمام الملأ في اليوم التالي ، وبعدئذ قام باعتقال سيف الإسلام عبدالله وشقيقه العباس وأرسلهما إلى « حجه » حيث أعدما هناك .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٤ .

وقد قامت السعودية بدعم هذا الانقلاب ويقول عن الدعم صاحب كتاب (أنا عائد من اليمن) : « لا شك أن موقف المملكة السعودية من هذا الإنقلاب هو عين موقفها من الإنقلاب الأول (يعني ما حدث عام ١٩٤٨) . وهذا أمر بديهي ، فالمملكة السعودية لا تحبذ قيام أي انقلاب في البلاد العربية ، وبخاصة في بلاد مجاورة لها تتحد معها في جميع الأوضاع والأحوال . ولم يستغرب أحد حين سمع انباء العتاد المهدى من المملكة السعودية إلى الإمام أحمد ، وإن كان هذا العتاد قد وصل بعد فشل الإنقلاب »[1] .

لماذا لم تنضم اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة ؟

وبعد إعلان الإتفاق الوحدوي القاضي بإعلان الجمهورية العربية المتحدة بين مصر (جمال عبدالناصر) ، وسوريا (شكري القوتلي) في ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ، وإندماج البلدين فيه قام الإمام أحمد بن يحيى بإيفاد ابنه محمد البدر ولي العهد إلى القاهرة لبحث تفاصيل الإتحاد مع رئيس الجمهورية العربية المتحدة . وعقدت اجتماعات في دمشق ووافق الإمام على الانضمام إلى الإتحاد .

---

(١) المصدر ، ص ٥٠ .

وبالرغم من أن اليمن لم ينضم إلى الإتحاد بصورة فعلية فإن الإمام احمد بن يحيى أعلن عن إلغاء إتفاق الإتحاد مع مصر وسوريا في عام ١٩٦١ بل إن العلاقات توترت مع مصر ، ، ووصلت الأزمة إلى ذروتها في كانون الأول (١٩٦١) حينما قرأ احمد بنفسه قصيدة ضد الاشتراكية عبر الإذاعة تندد فيها بعبدالناصر . ورداً على ذلك ، بثت إذاعة القاهرة خطباً للاجئين سياسيين يمنيين يشمون للاتحاد اليمني وهي مجموعة تتضمن اليمنيين الأحرار والقوميين مثل محسن العيني بالإضافة إلى التاجر الشافعي عبدالرحمن البيضاني الذي ارتبط بالنظام المصري عبر زواجه من شقيقة أنور السادات *[1]

ويبدو أن للسعودية دور هام في عدم استمرارية انضمام اليمن إلى الاتحاد (بالإضافة إلى انفصال سورية عنه) ، وذلك أن الملك سعود الذي كان يحكم آنذاك قد « ساير التيار الناصري في البدء منتهجاً سياسة عدائية للاستعمار على الأقل شكلياً . وتقرب من مصر عاقداً معها معاهدة للدفاع المشترك في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٥ وذلك

---

(١) الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية . . . ، ص ٥٨ .

على حساب تيار بغداد عمان الهاشمي »[1] إلا أن الملك سعود نكص بعد ذلك واتخذ مواقف عدائية من هذا التيار . . ويذكر عبدالرحمن البيضاني صاحب كتاب أزمة الأمة العربية وثورة اليمن أن الإمام انضم إلى الحلف الثلاثي مع مصر والسعودية فيقول : « . . . ولعل إحساس الإمام بالخطر من قيام معارضة في القاهرة تناهض حكمه في اليمن جعله يسرع إلى جده ويوقع الحلف الثلاثي مع الملك سعود والرئيس جمال عبدالناصر في ١٨ أبريل سنة ١٩٥٦ »[2] .

وفي الواقع أن المصادر السياسية والتاريخية لا توضح بشكل كامل وجلي تفاصيل العلاقة السعودية اليمنية في هذه الفترة (١٩٣٤ - ١٩٦٢ م) وقد يرجع السبب في هذا إلى أمورٍ ثلاثة :

أولاً : انشغال النظام السعودي بالصراع على الحكم بين سعود وفيصل ، وهي الفترة التي كانت ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤ الأمر الذي لا يدع مجالاً للتوجه إلى العلاقات الخارجية :

---

(١) النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، د . أحمد سرحال ، ص ٣٣٩ .

(٢) أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، عبدالرحمن البيضاني .

ثانياً : لإفلاس السعودي نتيجة سوء تصرف الملك سعود بأموال الخزينة .

وثالثاً : قلة طلبات إمام اليمن نتيجة عدم رغبته في الانفتاح على العالم الخارجي بشكل كبير .

وينقل البيضاني قصة طريفة عن جارية سورية حسنة أهداها الملك سعود إلى الإمام وقد كانت جميلة ومحظية لديه إلى درجة كبيرة . . فعندما ذهب إلى روما للعلاج أراد العودة إلى اليمن بالطائرة ، ولكنه عاد في منتصف الطريق وقيل إن السبب أنه اكتشف في الطائرة غياب إحدى نسائه التي تخلفت في روما عن قصد منها ، فأراد أن يعود إلى روما لأخذها معه وهي سميحة المرأة الجارية السورية الحسناء(٣٦)

ورغم شحة المعلومات عن هذه الفترة إلا أنه لا شك أنها كانت فترة يمكن تسميتها بالذهبية في تاريخ العلاقات السعودية اليمنية .

---

(٣٦) المصدر السابق .

الفصل الثالث

سمايرة ومرتزقة

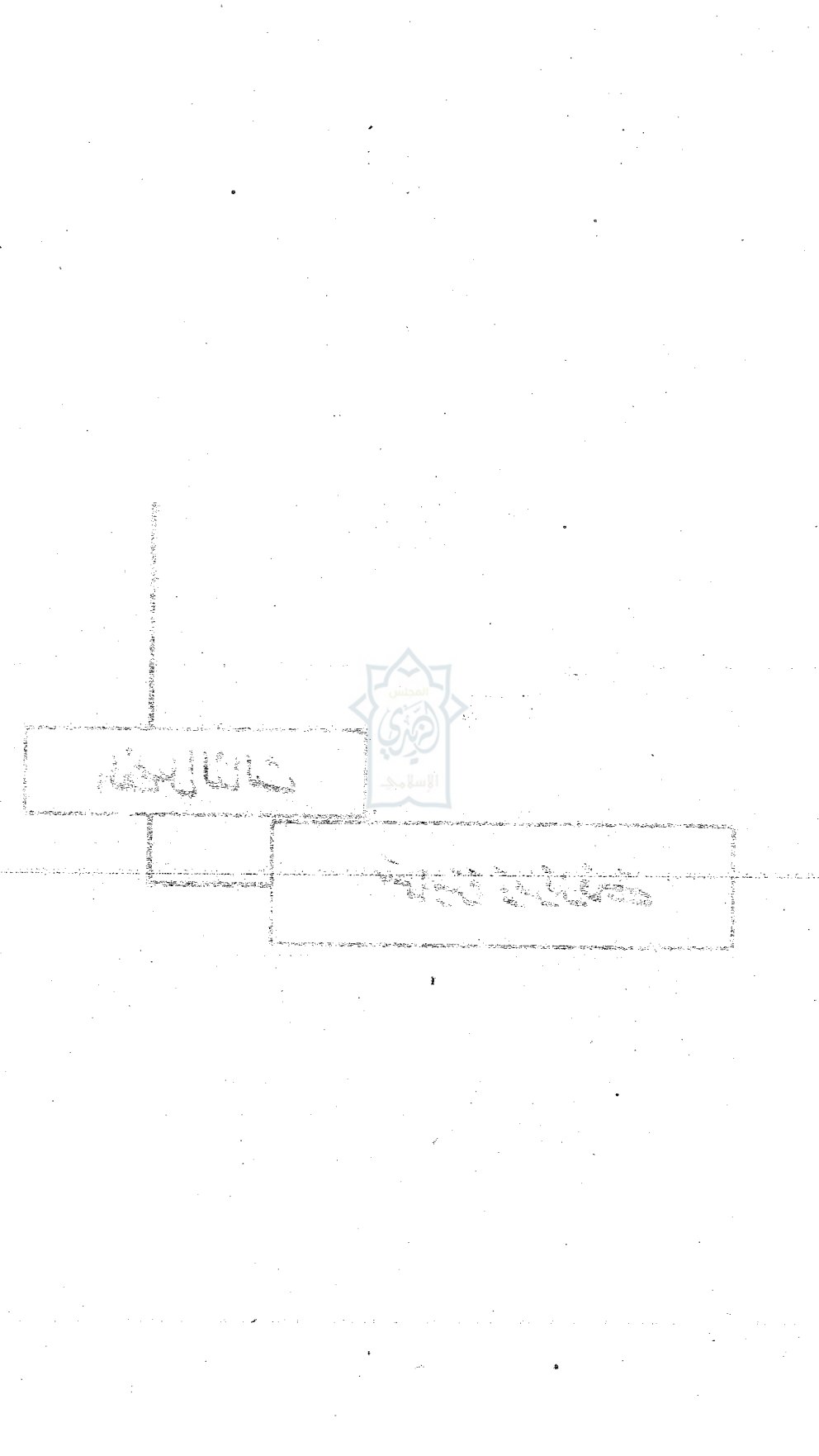

المرحلة الثالثة :
الحرب الأهلية (١٩٦٢ - ١٩٧٠ م)

تناولنا في حديثنا عن المرحلة الثانية عن الانضمام الشكلي لليمن إلى اتحاد الدول العربية ، ونتيجة لذلك فقد ابتعثت اليمن عدداً من جنودها للتدريب العسكري في مصر ، وهناك بدأ الضباط الوطنيون من الشباب بتنظيم أنفسهم سرياً في حركة الضباط الأحرار اليمنيين على منوال الضباط الأحرار في مصر مما كان له أكبر الأثر على المستقبل السياسي لليمن .

فعندما سافر الإمام أحمد للعلاج في إيطاليا عام ١٩٥٩ قاموا بتوزيع المنشورات هذه وقاموا بأعمال تحررية أخرى وتمردات قام بها الجيش ، وقد تمكن ابن الإمام أحمد (وهو محمد البدر) من السيطرة عليها بإعطاءهم زيادات في

رواتبهم وصلت إلى ٢٥ ٪ ولكن الإمام أحمد حاول استرجاع هذه المبالغ عندما عاد من الخارج مما أدى إلى تكرار التمردات عليه .

كما حصلت محاولة الاغتيال له في ٢٢ مارس ١٩٦١ عندما كان يجري فحوصاً في مستشفى الحديدة عندما هجم عليه ثلاثة من العسكريين وافرغوا في جسده عشرات الطلقات النارية وقع على أثرها مخضباً بدماءه عندما ظنّه المهاجمين قد قتل ، فانتحر أحدهم بينما قبض على الاثنين الباقيين .

وقد قام الإمام أحمد بقمع هذه التمردات بشدة واستخدم أسلوب الإبادة الكاملة ، وهكذا كان الجو مهيأً للضباط الأحرار للقيام بعملٍ ما .

وتوفي الإمام أحمد في ١٨ سبتمبر ١٩٦٢ ، وأعلن تنصيب ابنه محمد البدر إماماً بعده .. ، « وسارع البدر أثر ذلك إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الآيلة لقطع دابر أجنحة المعارضة المختلفة : ففي سبيل اجهاض تحركات الليبراليين ، أعلن برنامجاً إصلاحياً وألغى بعض القوانين الاقتصادية المقيدة وأطلق سراح السجناء السياسيين »(٣٧)

---

(٣٧) التاريخ العسكري لليمن ، سلطان ناجي ، ص ٢٢٠ .

ولكن هذه الإجراءات لم تفده كثيراً فقد كانت المعارضة قد خططت للقيام بإنقلابها . . . وهكذا فقد بدأ الإنقلاب بقيام الملازم على عبدالمعني بقصف قصر الإمام البدر في الساعة الحادية عشرة وخمسة وأربعون دقيقة من ليلة ٢٦ سبتمبر ، وأشيع أن الإمام البدر قد قتل ولكنه كان قد خرج بعد أن ألبس أحد خدمه لباس الإمام وخرج هو بلباسٍ عادي ، وتم الاستيلاء على الإذاعة ثم المطار حيث استدعي عبدالله السلال وتم إذاعة بيان الإنقلاب للشعب وأصبح السلال رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء .

وقد اعترف الاتحاد السوفييتي بالنظام الجديد بعد يومين ، بينما اعترفت به الجمهورية العربية المتحدة في اليوم الثالث وذلك حتى لا تثير الشكوك بتورطها في الانقلاب « ولم يأت منتصف شهر ديسمبر إلا وقد اعترف بالنظام أكثر من ثلاثين دولة . وبالطبع لم تكن بريطانيا والولايات المتحدة والسعودية والأردن بين هذه الدول »(٣٨) .

---

(٣٨) المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ، أقامت الولايات المتحدة علاقات مع اليمن في شهر ديسمبر ١٩٦٢ . . أنظر د . أحمد يوسف أحمد ، السياسة الأميركية في اليمن الشمالي : ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠ ، ٦ / ١٩٨٢ ، ص ٧٣ .

وبدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة في العلاقات بين السعودية واليمن حيث إن هذا الإنقلاب لم يكن ليعجب النظام السعودي بطبيعة الحال . . فهذا النظام يعتمد في بقاءه واستقرار على بقاء واستقرار الدول المجاورة حيث ان أية موجه ثورية او تغييرية في الدول المجاورة تؤثر عليها . .

وهكذا بدأ الدعم السعودي للملكيين للعمل ضد الجمهوريين من أجل استعادة السلطة . واستماتت السلطة السعودية في دعمها للملكيين فرصدت ملايين الريالات لدعم قبائل شمال اليمن وأغرت العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكي المقاوم للتغيير وأجزلت لهم العطايا واشترت ضمائر العديد منهم ، كما قامت بالمقابل بتجميد ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية

وقد كانت تبرر أعمالها هذه بضرورة الدفاع عن الشرعية في اليمن ودرء الأخطار الماركسية عن الجزيرة العربية . .

فاستقبلت السعودية الأمير حسن (عم الإمام البدر) الذي عاد من نيويورك إلى السعودية في ٥ / ١٠ / ١٩٦٢ م ليبدأ نشاطه المضاد للجمهوريين ، ولكن الإمام

البدر ما لبث أن خرج بعد أسبوعين حتى انضم إليه عمه الحسن .

وانضم الأردن إلى السعودية في دعمها للملكيين فأعلن عن قيام تحالف عسكري بينهما في ٤ نوفمبر ١٩٦٢ ، وسمحت السعودية للبدر بعقد مؤتمر صحفي قرب الحدود السعودية ، ويقول فاسيلييف في كتابه تاريخ العربية السعودية :

« عندما بدأت أحداث اليمن طلبت الرياض المساعدة من واشنطن ، وأشار الرئيس الأميركي جون كندي في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء فيصل إثر تسلمه السلطة ، إلى أن بإمكان السعودية الاعتماد على الولايات المتحدة في مجال صيانة أمن وسلامة أراضيها . وفي ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ قامت مقاتلات أميركية بتحليقات استعراضية فوق الرياض وجدة والظهران »(٣٩) .

وهكذا بدأت المساعدات السعودية (والأردنية) تفد بشكل كبير على أنصار الملكية واستخدم مطار نجران (مدينة حدودية) لنقل هذه المساعدات ، « وقد انكشف

---

(٣٩) تاريخ العربية السعودية .

أمر دعم السعودية للملكيين في الأسبوع الأول بعد قيام الثورة . ففي الثاني من أكتوبر ١٩٦٢ اتجه طيار وإحدى الطائرات العسكرية السعودية ، والتي كانت تحمل إمدادات عسكرية إلى الملكيين في نجران ، اتجهوا بها إلى مصر . وفي الفترة ما بين الثالث والثامن من أكتوبر لجأت ثلاث طائرات سعودية أخرى بطياريها إلى القاهرة . . . وقد أدى هذا العمل إلى إيقاف جميع السلاح الجوي السعودي لبعض الوقت وذلك حتى يتم تطهيره من العناصر المشكوك في ولائها للسلطة »[١] ، وأعلن فيصل (رئيس الوزراء السعودي آنذاك) التعبئة العامة في بداية سنة ١٩٦٣ ، وفي المقابل فإن الجمهورية العربية المتحدة التي كان لها دور (من قريب أو بعيد) بما حدث في اليمن عقدت في ١٠ نوفمبر معاهدة دفاعية مشتركة مع اليمن سبقها قدوم قوات مصرية إليها بعد يومين فقط من نجاح الإنقلاب (٢٨ سبتمبر) حيث وصل عدد القوات في بداية أكتوبر إلى ٣٠٠٠ رجل ، ثم إلى ٨٠٠٠ في منتصف نوفمبر ، وفي بداية ١٩٦٣ قدرت القوات المصرية بـ ١٥٠٠٠ رجل[٢] .

---

(١) التاريخ العسكري لليمن ، ص ٢٢٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر المصدر السابق ـ ص ٢٢٣ .

وقد كانت الحرب سجالاً بين الطرفين فتارة ينقلب الملكيون وأخرى الجمهوريون تبعاً للدعم المقدم من كل من السعودية ومصر . . فقد استولى الملكيون على مناطق واسعة في نوفمبر منها حرض ومأرب وصنوان وأوشكوا على السيطرة على طريق مأرب صنعاء ، ولكن مصر قامت برمي ثقل لها في اليمن حيث وصل المشير عبدالحكيم عامر إلى صنعاء في أواخر يناير ١٩٦٣ ويقي يدير المعارك هناك حتى شهر مارس ، حيث تمكنت القوات المصرية من استعادة عدد من المدن والمواقع منها مأرب ، وقامت الطائرات المصرية بقصف مدينة نجران في ١٢ - ١٣ فبراير ١٩٦٣ ، وربما كانت القوات المصرية تقصف أكثر لولا التعهد الأميركي بحماية السعودية ، حيث أرسل كنيدي في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٢ رسالة إلى ولي العهد الأمير فيصل تتضمن (تعهد الولايات المتحدة بتقديم الدعم الكامل للحفاظ على وحدة العربية السعودية)[١]

ويمكن تحديد المراحل التي مرت بها الحرب إلى ثلاث كما حددها فرد هاليداي[٢]:

---

(١) انظر تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، ص ٢٢١ .

(٢) الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية ، ص ٦٩ .

« فقد نشبت أعنف المعارك في الفترة بين ١٩٦٢ و١٩٦٥ حينما حاول كل من الطرفين إحراز نصر سياسي وعسكري كامل ، وشهدت الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ نوعاً من الجمود العسكري ، عكسته محاولات التفاوض بين عبدالناصر والسعوديين وبروز « قوة ثالثة » جمهورية مستقلة ، وانتهت هذه الفترة بهزيمة مصر على أيدي الإسرائيليين (. . .) في حزيران ١٩٦٧ . إثر ذلك غادر المصريون اليمن الشمالي وانتهت الحرب في ١٩٧٠ مع تشكيل حكومة جمهورية ـ ملكية مشتركة واعتراف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية » .

وقد حصلت محاولات عديدة لإنهاء النزاع والمواجهة ولكن النظام السعودي كان يحس بالخطر الذي كان يمثله انتصار خط ثوري موالي لعبدالناصر في حدوده الجنوبية ، كما كانت مصر ترى في إنسحابها من اليمن هزيمة نفسية وعسكرية لها . .

وقد كانت بداية محاولات إنهائها من قبل الأمم المتحدة ، « وفي التاسع والعشرين من أبريل ١٩٦٣ أعلن يوثانت عن مشروع لفك الارتباط بين السعودية والجمهورية العربية في اليمن . وكان المشروع يقضي بأن توقف السعودية مساعداتها للملكيين وتمنع استخدام

أراضيها لغرض محاربة الجمهورية ، وفي المقابل تقوم الجمهورية العربية المتحدة سحب قواتها تدريجياً من اليمن ، وبذلك يترك لليمنيين أمر تقرير مصيرهم »[1] ، وبالرغم من وصول قوات من الأمم المتحدة إلا أن الاتفاق لم يكتب له النجاح .

تلاه مشروع آخر تم فيه لقاء سري بين بعض زعماء الجمهوريين والملكيين في لحج وذلك دون علم السعودية أو مصر ، وكانت مصر تريد إشراك بعض الملكيين في السلطة دون تدخل السعودية لكن الأخيرة رفضت ذلك .

وقد وصل الدعم المصري لليمن أوجه عندما زار عبدالناصر اليمن (٢٣ أبريل ١٩٦٤) وألقى خطاباً هاجم فيه السعودية بشدة ، وزاد عدد القوات المصرية في اليمن إلى ٣٦٠٠٠ في منتصف ١٩٦٤ ثم إلى ٥٠,٠٠٠ في صيف ذلك العام[2]، « وفي يوليو من عام ١٩٦٤ أعادت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر التي شهدت انقطاعاً منذ احتدام تفاصيل اليمن ، وقد نُصِّبَ « محمد علي رضا» سفيراً للسعودية في القاهرة بسبب قربه

---

(١) التاريخ العسكري لليمن ، ص ٢٢٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

من فيصل »[٤٦] وعلاقاته الجيدة مع عبدالناصر .

وقد قام فيصل بزيارة إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة فيها ، « وفي البداية لم يبد أن تلك القمة تمخضت عن أمر هام ، فقد كان استقبال عبدالناصر لفيصل بارداً . . . بينما كان الأمر عكس ذلك حينما استقبل عبدالناصر رجله في اليمن (عبدالله السلال) . . . إلا أن الوثائق المتاحة تؤكد أن عبدالناصر كان عازماً بالفعل على التوصل إلى صيغة تفاهم ولو أوليه مع فيصل . . . ويبدو أن فيصل كان مقدراً لحراجة الموقف خصوصاً بالنسبة للوضع الدقيق الذي تعيشه الأسرة الحاكمة السعودية وتفاقم الصراع بينهما . . . الأمر الذي يفسر كشف فيصل أن السعوديين ليسوا ملزمين بحماية حكم أسرة حميدالدين اليمنية وأن المهم أن تخرج القوات المصرية من اليمن . وقد كانت نهاية هذا اللقاء أكثر انفراجاً من بدايته فحينما استقبل عبدالناصر فيصل في المطار اكتفى بمصافحته ببرود ، أما توديع فيصل فقد تضمن عناقاً كان مفاجأة للكثيرين »[٤٧] .

---

(٤٦) مجلة الثورة الإسلامية ، عدد ٥٨ ـ ص ١٦ .

(٤٧) المصدر السابق ، ص ١٦ .

وقد انشقت عن الجمهوريين (قوة ثالثة) عام ١٩٦٥ تزعمها الشاعر محمد محمود الزبيري الذي قتل ، ثم شكل النعمان وزارة جديدة حيث ساءت العلاقات بينه وبين السلال وفي ٢٢ أغسطس ١٩٦٥ اجتمع عبدالناصر مع فيصل ووقعا على إتفاقية لوقف إطلاق النار وسحب القوات المصرية في سبتمبر ١٩٦٦ ، مع إيقاف مساعدات السعودية للملكيين ، ولكن الإتفاق لم يطبق كذلك .

وعاد السلال مرة أخرى بضغوطٍ مصرية ، وبدأت القوات المصرية في التناقص من اليمن نتيجة توقع حرب مع الكيان الصهيوني ، وجاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتضطر مصر لسحب أعداد كبيرة من قواتها ، وفي مؤتمر قمة الخرطوم الذي عقد ما بين (٢٩ أغسطس و١ سبتمبر ١٩٦٧) وافق عبدالناصر على الإنسحاب مع وقف الدعم السعودي للملكيين ، وهكذا بدأ الإنسحاب بالفعل هذه المرة في ٥ أكتوبر واستكمل في ١٥ ديسمبر ، ولكن السلال لم يوافق على الإتفاق ، وقام بزيارة إلى مصر في طريقه إلى الإتحاد السوفييتي في ٣ نوفمبر ، وعندما طلب إليه الاستقالة (لرفضه بعض المقترحات المصرية) رفض فحدث إنقلاب أبيض ضده في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وتم عزله عن السلطة حيث طلب حق اللجوء السياسي في العراق .

وبالرغم من الانسحاب المصري من اليمن حسب اتفاق الخرطوم إلا أن السعودية واصلت دعمها للملكيين الذين قويت شوكتهم حتى حاصروا صنعاء (٧٠ يوماً) وكانت على وشك السقوط بأيديهم لولا حصول مقاومة شعبية لها ، ويقول صاحب كتاب (التاريخ العسكري لليمن عن ذلك[١] : « وفي بيروت صرح ناطق جمهوري بأن السعودية مستمرة بدعمها للملكيين وأنها كانت وراء عملية حصار صنعاء وذلك على الرغم من تحقيق إنسحاب جميع القوات المصرية من اليمن حسب إتفاقيتي جدة والخرطوم . وقد اتهم الناطق السعودية باستمرارها إرسال المال والعتاد إلى الملكيين بغرض إسقاط النظام الجمهوري في صنعاء » .

وهكذا وبفك الحصار عن صنعاء ضعفت قوة الملكيين ، نتيجة ضعف حماس السعوديين للدفاع عن عائلة حميدالدين ، وربما قبولهم حكم معتدل موالٍ لهم في اليمن ، بينما بدأت مساعدات عسكرية روسية لليمن حتى سقطت (حجة) آخر معاقل الملكيين في ديسمبر ١٩٦٨ ، ثم مقتل آخر كبار الأمراء عبدالله بن الحسن في صعدة في

---

(١) التاريخ العسكري لليمن ، ص ٢٤١ .

يوليو ١٩٦٩ م ، ولم تتوقف العمليات الحربية إلا في أواسط أبريل ١٩٧٠ م ، حيث وقعت إتفاقية بين البلدين وبدأ الملكيون يعودون من السعودية ويتسلموا مناصب لهم في النظام الجديد ، وفي ٢٣ يوليو ١٩٧٠ اعترفت السعودية رسمياً بالجمهورية العربية اليمنية ، وبذلك تبدأ مرحلة جديدة في العلاقات بين السعودية واليمن

من خلال ما سبق يتبين لنا أن السعودية قد رمت بثقل كبير لها في اليمن من أجل إعادة تثبيت الحكم الملكي في اليمن ، وقد قامت بدعم الملكيين بالمال الوفير والعتاد والأسلحة بشكل لا يمكن اعتباره بأقل من « التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدولة قائمة » ! ، وهي عبارة طالما رددها ويرددها المسؤولون السعوديون في أحاديثهم الصحفية ولقاءاتهم ولكنهم قاموا بعكسها تماماً في اليمن .

أثر الحرب الأهلية على الوضع السعودي

مما لا شك فيه أن الدعم الذي كانت تقدمه السعوديه بصور شتى للملكيين في اليمن قد انعكس بصورة سلبية على الوضع الاقتصادي الداخلي السعودي في وقت كانت فيه الخزينة السعودية تعاني من المشاكل ولم تدخل فترة « الطفرة الاقتصادية » بعد .

كما أن التدخل السعودي قد قاد إلى انعكاسات حادة على الوضع السياسي الداخلي فيها ان على الصعيد الشعبي أو على صعيد الأسرة المالكة . .

فعلى صعيد الأسرة المالكة أعاد فيصل (وكان ولياً للعهد آنذاك) سيطرته على الوضع في البلاد ، وأقال حكومة الشباب التي شكلها الملك سعود ، وعين وزراء موالين له الأمر الذي حدى ببعضهم (حتى من الأمراء)

إلى معارضته واللجوء إلى الخارج ، حيث شكل هؤلاء الأمراء ما سمي بتنظيم (الأمراء الأحرار) من كل من (فواز وبدر وعبدالمحسن وسعد بن فهد) ، وبعد سنتين من بدء الحرب أنهى فيصل استيلاءه على الحكم وتم إقصاء الملك سعود منه (١٩٦٤) بطريقة دراماتيكية مدبرة ، وبعد إتهامه بالإسراف والتبذير وسوء إدارة البلاد .

ونتيجة لذلك لم يستسلم الملك سعود لذلك الوضع بل عاد يطالب بالحكم حيث انتقل إلى القاهرة عام ١٩٦٦. وفي ٢٣ أبريل ١٩٦٧ وصل إلى صنعاء واستقبله الرئيس عبدالله السلال باعتباره (الملك الشرعي) للسعودية وهناك ألقى خطابات نـدد فيها بأخيه الملك فيصل وبسياسته « المناهضة للحكم في اليمن » ، وعندما أعدم عدد من اليمنيين في السعودية بتهمة القيام ببعض التفجيرات ، قام الملك سعود بتعويض عوائلهم بالمال كتعبير عن رفضه سياسات أخيه ، وربما لاستدرار عطف الزعماء اليمنيين عليه .

أما على الصعيد الشعبي فقد حدثت انتقادات واسعة من قبل أبناء الشعب للتدخل السعودي في اليمن حيث اعتبر تدخلاً سافراً في شؤون شعب ينشد الاستقلال

والتحرر الكاملين ، وقد بدأت المعارضة بهروب عدد من الطيارين بطائراتهم إلى القاهرة وطلبهم اللجوء السياسي احتجاجاً على الدعم السعودي للملكيين (كما أكدوا أنفسهم) كما تشكلت تنظيمات جديدة اتخذ بعضها من اليمن مقراً لها ومثل له (الجبهة الشعبية لتحرير الجزيرة العربية) التي كانت تتخذ من صنعاء مقراً لها ، وأعلنت مسؤوليتها عن عدد من التفجيرات التي وقعت .

وقد أعلن في ٩ يناير ١٩٦٧ عن إلقاء القبض على « مخربين » اتهموا بتنظيم تفجيرات في مؤسسات حكومية منها وزارة الدفاع ومبنى البعثة العسكرية الأميركية والقاعدة العسكرية قرب الحدود مع اليمن ، وعدد من التفجيرات في الرياض والدمام والأحساء ، وقد أعلنت السعودية عن عدد منها ، وأعلن أن بعضها قد قام بها مواطنون يمنيون ، منها ما حدث في مارس ١٩٦٧ وأعلنت السعودية أنها ألقت القبض على عدد من اليمنيين بتهمة التخطيط لنسف السجن ومبنى البريد في نجران . وقامت الحكومة السعودية اثرها بإساءة معاملة اليمنيين المقيمين في السعودية بشكل قاسٍ ، « وفي آذار (مارس) أعدم ١٧ متهم علناً في الرياض (بقطع رؤوسهم) وطرد من البلد ما يزيد على

٦٠٠ يمني »[١] وقد كان فهد ـ الملك الحالي ـ آنذاك هو وزير الداخلية . . .

وقد أثارت هذه الأعمال حفيظة السلال رئيس الجمهورية اليمنية حيث أصدر بياناً بهذه المناسبة وقدم مذكرة احتجاج إلى الجامعة العربية يطالبها بالتحقيق في إعدام اليمنيين وإساءة معاملة رعايا بلده في السعودية .

كما أن (إتحاد شعب الجزيرة العربية) برئاسة المناضل ناصر السعيد قد نقل نشاطاته إلى صنعاء (من القاهرة) وبدأ من هناك ببث برنامج إذاعي ضد الحكومة السعودية بعنوان (أولياء الشيطان) .

وبعد إعدام اليمنيين في السعودية أعلن الإتحاد المذكور عن القيام بعمليات تفجير في الرياض انتقاماً لهم ، كما وقعت إنفجارات عديدة في نجران ، وألقيت قنبلتان أمام البنك الأهلي التجاري في الرياض .

كما أن نشاطات ثورية أخرى ـ ليست ذات علاقة بالحرب في اليمن ـ قد حدثت في فترة الحرب .

صحيح أن السعودية سحبت بعد فترة إصرارها على

---

(١) تاريخ العربية السعودية ، ص ٤٦٠ .

عودة الحكم الملكي في اليمن كما كان ، وقبلت التفاوض مع الحكم الجمهوري والوصول إلى حلٍ يرضي الطرفين بتشكيل حكومة تضم وزراء جمهوريين وملكيين ، صحيح أن السعودية قبلت بذلك إلا أنها لم تفعل ذلك إلا إضطراراً وبعد أن تبين لها استحالة تحقيق نصر حاسم في الحرب ، وبعد أن أدت الحرب إلى حدوث تطورات داخلية في غير صالحها ، وأدخلت البلد في دوامة من العنف والأعمال الانتقامية التي لم تكن السعودية لتحسب لها حساب عند بدء الحرب الأهلية في اليمن وعند دعمها للملكيين في اليمن .

التدخل السعودي في المناصب اليمنية في المرحلة الثالثة :

بالإضافة إلى الدعم السعودي المباشر للملكيين في اليمن ضد الحكم الجمهوري وإعطاء المساعدات السخية لهم فلم تكتفِ السعودية بذلك بل تدخلت حتى في تعيين الوزراء ورئيس الوزراء وكانت تزيد المساعدات إلى الحكومة اليمنية أو تقللها أو توقفها تبعاً لولائيات المعنيين في هذا المناصب .

وربما يكون بالإمكان اعتبار الإنقلاب الأبيض الذي وقع في ٥ نوفمبر ١٩٦٧ بداية لخط (الاعتدال) في السياسة اليمنية تجاه (المطامع) السعودية . . فعندما كان الرئيس السلال في زيارة للقاهرة في طريقه إلى موسكو للحصول على أسلحة منها نصحه الرئيس عبدالناصر

بالاستقالة نظراً لعدم موافقته على إنهاء الأزمة فرفض ذلك فأوعز الرئيس عبدالناصر إلى ممثليه في اليمن عدم اعتراض أي إنقلاب عسكري في اليمن ، وهكذا حصل الإنقلاب فلجأ السلال إلى العراق ، وتشكل في اليمن مجلس جمهوري بدلاً من رئيس الجمهورية لتحقيق الحكم الجماعي ، « وتألف ذلك المجلس من أربعة أعضاء : عبدالرحمن الأرياني ، الفريق حسن العمري ، أحمد محمد نعمان ، محمد علي عثمان . . على أن تكون الرئاسة دورية بين الأربعة ، وترأس أول دورة (عبدالرحمن الأرياني) »[1] ، ولكنه بقي بالفعل في هذا المنصب حتى الإنقلاب الأبيض عليه عام ١٩٧٤ ، بالرغم أنه لم يبق في المجلس عام ١٩٧٣ سوى هو وأحمد نعمان ، وقد تقلد رئاسة الوزراء : محسن العيني مرتين ، عبدالله الكرشمي ، أحمد نعمان ، عبدالله الحجري ، حسن العمري ، حسن مكي . .

وقد كان الأرياني حذراً في تعامله مع النظام السعودي فهو يريد التمسك باستقلال بلاده بينما لا يريد فقدان ود السعودية ، فبينما أعلن تمسكه بنجران وعسير عام ١٩٦٥ ،

---

(١) اليمن الجمهوري ، عبدالله البردوني ، ص ٥٨٢ .

« حيث أصدر بياناً رسمياً أعلن فيه تمسكه الكامل والمطلق بملكية وتبعية عسير ونجران للجمهورية العربية اليمنية ، أرضاً ، وبشراً ، وتاريخاً ومصيراً »[1] ، فقد كان يحرص على عدم إغضاب السعودية « كما يشهد تعقيبه على تصريح سعودي بعدم الاعتراف بالجمهورية عام ١٩٦٩ م ، فكان رد الأرياني مزيجاً من الاستقلال والتودد : نحن نقول لجيراننا آل سعود : اعترفوا أولا تعترفوا وحسبنا أن نستشهد بما قاله المرحوم عبدالعزيز لحكومة بريطانيا : (حنّا هنا) » !!![2] .

ويعتبر حسن العمري أحد رؤساء الوزارة اليمنية أول رئيس وزارة يمنية يبدي ميولاً قوية تجاه السعودية حيث خفف من الحملة الإعلامية ضدها وقبل بتخفيف الاتجاه اليمني للكتلة الشرقية ، وتقليل اعتماده على المتشددين ضد السعودية . . فكان أن قبلت السعودية بالوضع الراهن في اليمن ولم تعد تصر على عودة الملكية كإسم إلى اليمن .

وعندما عقد الملك فيصل مؤتمراً إسلامي في جدة ، التقى برئيس وفد اليمن محسن العيني في ٢٨ مارس ١٩٧٠

---

(١) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ١٧ .
(٢) اليمن الجمهوري ، ص ٥٨٢ .

حيث تم فيه الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم عدا عائلة حميدالدين . . وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية ١٨ مقعداً للملكيين في مجلس الشورى ، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة . . واعترفت السعودية بالنظام اليمني الجديد في ٢٣ / ٧ / ١٩٧٠ وانهالت المساعدات السعودية على الحكم اليمني كما اعترفت بالحكم كل من بريطانيا وفرنسا في نفس الأسبوع ، تلاهما شاه إيران الذي أرسل وفداً عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين ، كما أهدى إلى اليمن شبكة تلفزيونية خاصة .

الفصل الرابع

الإخوة الأعداء

المـرحلة الـرابعـة :
مـرحلة التـذبـذب (١٩٧٠ ـ حتى الآن)

بـالرغم من أن الأمـر الـظاهـر من هـذه المـرحلة هي العلاقات الممتازة بشكلٍ عام بين البلدين إلا أن العلاقات بينهـما لن تكون كـذلك بصـورة مستمـرة وذلـك للعـوامـل التاريخية والمذهبية والجغرافية بينهما . .

فـالدمـاء التي وقعت بينهما ليست بـالقليلة ، والفروق المذهبية بين المذهب الزيدي والدعوة الوهابيـة عميقة ، ولم ينسى أي من سكان اليمن شماله وجنوبـه مقاطعـات عـسير ونجران وجيزان باعتبارها جميعاً أرضاً يمنية تاريخياً .

فبعد انتهاء الحرب الأهلية أعلن دستـور اليمن في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ ، وتم بموجبه تشكيل مجلس شورى جديـد

يتمتع القبائل فيه بنفوذٍ كبير وأصبح عبدالله الأحمر شيخ قبيلة حاشد ـ رئيساً له . . ومعروف أن عبدالله الأحمر هو رجل السعودية في اليمن وورقة ضغط ضد الحكم في اليمن ، وقد تمكن هذا المجلس من إضعاف السلطة المركزية . . وشكلت الوزارة الأولى في ظل الدستور برئاسة أحمد محمد نعمان .

الذي استقال بعد ثلاثة أشهر ونصف بسبب ما كانت تأخذه العشائر من ميزانية الدولة التي كانت تعاني من العجز الحاد ، فعاد العمري ـ موالٍ للسعودية ـ إلى رئاسة الوزراء وضم إلى وزارته عبدالله الأصنج كوزير للخارجية لإرضاء السعودية أكثر ، والأصنج هذا هو زعيم سابق في حزب جبهة تحرير جنوبي اليمن وعدو لدود للجبهة القومية الحاكمة في عدن .

ولكن العمري لم يبق في الحكم سوى أسبوع واحد حيث نفى نفسه إلى بيروت في ٢ سبتمبر ١٩٧١ ولم يعد إلا بعد سنوات[1] .

وبذهابه عاد العيني من باريس حيث كان سفيراً فيها

---

(١) المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، فرد هاليداي ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

عندما كان نعمان في رئاسة الوزراء . . وشكل وزارته .

وفي ٢ يوليو ١٩٧٢ زار روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد كنيدي اليمن لإعادة العلاقات معها . . وقد زادت السعودية والدول الغربية مساعداتها لليمن بعد هذه الأحداث . . كما أنها غضت النظر عن نشاط السعودية ضد عدن . . فقد كانت السعودية تقوم بدعم العناصر اليمنية المعارضة والمنفية للنظام في اليمن الجنوبي وقامت السعودية بتنظيمهم في شمال اليمن الجنوبي وإعدادهم للهجوم على الجنوب[1] وبالفعل اندلع القتال نتيجة ذلك بين اليمنين في سبتمبر ١٩٧٢ م واستمر أسبوعين إلى أن اتفق على انهائه . . والتقى محسن العيني رئيس وزراء اليمن الشمالي مع نظيره الجنوبي علي ناصر محمد في القاهرة في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢ ثم لقاء آخر في طرابلس الغرب بين رئيسي البلدين (عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي) ، ولكن النظام السعودي وعندما رأى الأمر يؤخذ بجدية في اليمن الشمالي سعى إلى إجهاض المحاولات وقام بتوزيع الأموال على الشيوخ وضباط الجيش المعارضين للعيني . .

---

(١) Middle East Journal, Vol. 42 No. 1, 1985, P. 37

كما سرب إشاعة في صنعاء أن الرياض تعتبر طرد العيني شرط مسبق لتقديم المساعدات الاقتصادية(٥٥) .

وبالفعل أقيل العيني في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢ وعين مكانه عبدالله الحجري المعروف بنظراته المحافظة وعلاقاته القبلية الواسعة وصداقته مع السعوديين ، وبعد أشهر فقط من تعيينه وافقت السعودية على دفع المساعدات إلى البنك المركزي اليمني لدعم عجز الميزانية اليمنية .

وفي عام ١٩٧٣ قام الحجري بزيارة رسمية إلى الرياض وتم في هذه الزيارة مناقشة قضايا منها قضية عسير ونجران وجيزان ، وتم الاتفاق على تسويتها ، وهكذا كان ، « وقد نص بلاغ سعودي يمني مشترك صدر في ١٨ آذار على أن الحدود بين البلدين « ثابتة ونهائية »(٥٦) وقد حصلت هذه الزيارة قبل فترة قصيرة من انتهاء مدة العشرين سنة التي كانت مدة معاهدة الطائف تنص عليها (أنظر الملحق) ، وقد كانت المعاهدة قد جددت من قبل الإمام أحمد وذلك عام ١٩٥٣ . . وبحلول عام ١٩٧٣ يكون قد مر على المعاهدة أربعون عاماً .

---

(٥٥) Ibid, P. 39

(٥٦) تاريخ العربية السعودية ، ص ٤٧٣ .

وقد قيل حينها أن مظاهرات اندلعت منددة بتنازل الحجري عن المناطق المتنازع عليها ، وتناولت وسائل الإعلام والصحافة العربية والأجنبية الموضوع بتوسع وصدرت بعض الكتب المنددة بالتنازل .

وقد بالغ الحجري في إلقاء بلاده في الأحضان السعودية إلى درجة دفعت بالرئيس الأرياني إلى نفي نفسه إلى سورية احتجاجاً على سياسات الحجري وذلك عام ١٩٧٣ .

وقبلها كان الأرياني قد قال حول علاقات بلاده مع السعودية (١٩٧٣) : « نعم هناك خلاف بين الشطر الجنوبي والسعودية على الوديعة . . أما نحن فقد أعلنا صبيحة ٢٦ سبتمبر التزامنا بجميع الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي كانت بين اليمن والدول الأخرى وفي مقدمتها إتفاقية الطائف طبعاً »(٥٧) .

وفي خريف ذلك العام تم استبدال الحجري برئيس وزراء أقل موالاة للسعودية وهو حسن مكي الذي كان

---

(٥٧) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ١٧ ، ولم يشر الأرياني في حديثه إلى أن إتفاقية الطائف محددة بمدة عشرين عاماً قابلة للتجديد أو التبديل .

وزير خارجية سابق بعد أن ظل (الحمدي) رئيس وزراء حوالى السنتين (ديسمبر ١٩٧٢ - فبراير ١٩٧٤) .

ولم يفلت الحجري من انتقام الشعب اليمني فقد لاحقته الأيدي الثورية حتى بريطانيا حيث قتل هناك في ١٠ أبريل ١٩٧٧ م .

وهكذا نرى عمق التدخل السعودي في الشؤون الداخلية لبلدٍ مستقل إلى درجةٍ يتدخل فيها بتعيين الوزراء ورؤساء الوزارات وحتى رئيس الدولة ويشعل الحروب بينها وبين جارتها الجنوبية كما فعل عام ١٩٧٢ . . ويتدخل من أجل منع الوحدة مع اليمن الجنوبي .

« وفي عام ١٩٧٤ حول السعوديون إلى الأميركيين قائمة بأسلحة طلبتها اليمن الشمالي ، وأرسلت الولايات المتحدة فريقاً من البنتاغون لدراسة احتياجات اليمن الشمالية الدفاعية ، وذلك على أن تقوم السعودية بدفع مشتريات اليمن الشمالية من الأسلحة ، وكان كل من السعوديين والأميركيين يأملون من ذلك في انهاء العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفيتي واليمن الشمالية بشأن إمدادات الأسلحة » (١) .

---

(١) تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ، ص ٢٩٤ .

عهد الرئيس الحمدي :

وفي ١٣ يونيو ١٩٧٤ حدثت حركة إنقلاب سلمية بيضاء قادها المقدم إبراهيم الحمدي ، وعين محسن العيني رئيساً للوزراء .

وقد تميزت فترة حكم الحمدي بالانفتاح على الدول الأخرى الشرقية منها والغربية ونوع من التحرر في السياسات الداخلية والخارجية الأمر الذي انعكس إيجابياً على الأوضاع الداخلية حيث تحقق تقدم ملموس في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية .. كما قام بإبعاد القبليين عن السلطة من أجل تعزيز المركزية في الحكم ..

هنا بدأ الضغط السعودي عليه .. حيث تحدثت الأنباء عن وقوع مواجهة حدودية بين اليمن والسعودية

شمال مدينة صعدة ، وقيل حينها أن السعودية احتلت ٣٠ كيلومتراً مربعاً من الأراضي اليمنية ، وأعلن الرئيس الحمدي إيقاف مفاوضات بلاده حول الربع الخالي ، كما أعلن وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبدالعزيز أن بلاده غير مستعدة لتقديم إعانات للجيش اليمني لأنه يضم عناصر شيوعية مخربة . . كما قام الرئيس الحمدي بإخضاع المعارضين الجنوبيين لسيطرته بعد أن كانت السعودية تدعمهم لخلق الإضطرابات لليمن الجنوبي .

كان هذا في بداية حكمه ولكنه ما لبث أن تغير وإضطر إلى الميل نحو اليمن . . وخلال عام ١٩٧٥ طلب الرئيس الحمدي علاقات أقرب مع السعودية وأميركا واتخذ عدة خطوات لإنهاء التعاون العسكري مع الاتحاد السوفيتي . .

وفي ٣ أغسطس ١٩٧٥ قال الرئيس الحمدي عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي « أنها مجمدة » ، وأنه قد رفض حديثاً منحة سوفيتية لمقاتلات قاذفة سوفيتية من طراز (ميغ ـ ٢١) ، ونتيجة لذلك، أعلن في ٤ أغسطس أن أميركا وافقت على بيع السلاح إلى اليمن الشمالية وعلى تدريب مستخدميها . . ونتيجة لذلك أعلن في جدة في ٦ أغسطس ١٩٧٥ أن الملك خالد أعطى منحة قدرها

السعودية ، وقد قبض عليهم في ١٩ يناير ١٩٧٥ ، ولكن راديو صنعاء أعلن فيما بعد أن العيني يتمتع بثقة مجلس الشورى (القبلي) ، وفي أكتوبر من ذات العام عين العيني عضواً في مجلس القيادة(٦٠) .

وفي ٢٢ يناير أرسل الرئيس الحمدي رسالة إلى السعودية يعبر فيها عن شكره للمساعدات والخيرات التي تقدمها السعودية لبلاده في مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية(٦١) .

وقد إنهالت المساعدات السعودية على الرئيس الحمدي بشكل كبير . . ففي السنوات المالية ١٩٧٢ - ٧٤ و١٩٧٥ - ٧٦ زادت المشروعات اليمنية من ٨٣,٠٠٠,٠٠٠ إلى ١,٤٢٢,٤٠٠,٠٠٠ ريال يعني أي ما يعادل ١١,٠٠٠,٠٠٠ باوند استرليني إلى ١٩٧,١٠٠,٠٠٠ باوند استرليني(٦٢) .

وفي هذه الفترة التي حكم فيها الحمدي كانت السعودية تمر بفترة الطفرة المالية بعد ارتفاع أسعار النفط

---

(٦٠) Ibid, 1975, P. 26956 B - 1975

(٦١) Ibid.

(٦٢) Ibid, 1977, P. 28715 - 6

٨١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال أي ما يعادل ١١٠,٠٠٠,٠٠٠ باوند استرليني لدعم الميزانية اليمنية ومشاريع التنمية . . . وهنا تأتي النتيجة النهائية التي توختها حكومة الرياض في ١٥ أغسطس حيث قررت حكومة اليمن الشمالية طرد عددٍ غير محدد من المستشارين العسكريين السوفييت[١].

كما أن هذه الخطوة سبقتها خطوات أخرى للتقرب من السعودية من أجل أمن مكرها . . ففي ١٦ يناير ١٩٧٥ طرد محسن العيني من رئاسة الوزراء بعد أن عاد حسن العمري من منفاه في بيروت في ٤ يناير . . والعيني هذا غير مرضي عنه من قبل النظام السعودي ويكفي أنه كان يوماً ما سفيراً لبلاده في موسكو ، وقد عين ضيف الله مكانه بالنيابة ، إلى أن عين عبدالعزيز عبدالغني كرئيس للوزراء .

وقد أدت إقالة العيني من منصبه إلى حدوث استياء واسع في الأوساط السياسية والشعبية اليمنية حيث تعد تنازلاً للضغوط السعودية ، حيث أعلن في ٢٢ يناير أن ثلاثة وزراء من وزارة العيني أعلنوا استقالتهم احتجاجاً على طرده من رئاسة الوزراء ، وعلى التبعية للسياسة

---

(١) Keesing's Cont. Archives, 1976, P. 27682 B.

بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ ، ولذلك فإن الحالة الاقتصادية لأكثر من مليون يمني يعيشون في السعودية قد تحسنت ، الأمر الذي يعكس أثره على الوضع الاقتصادي داخل اليمن عبر إرساليات هؤلاء إلى بلادهم .

ولكن يبدو أن سلوك الرئيس الحمدي بدى تحرريا أكثر مما يتحمله النظام السعودي . فقد قام بمساع حثيثة لإقامة الوحدة مع الشطر الجنوبي لليمن مع الرئيس سالم ربيع علي ، وكان فور نجاح انقلابه العسكري قد عطل مجلس الشورى الذي كان يضم في أغلبيته رؤساء القبائل الموالية للسعودية ، كما أنه دعا إلى إقامة اتحاد للدول المطلة على باب المندب ، ودعا إلى مؤتمر لبحث أمن البحر الأحمر ، وهو المؤتمر الذي قاطعته السعودية بينما حضرته اليمن الجنوبية .

السعودية تخلق الإضطرابات للرئيس الحمدي :

كما ذكرنا أن سلوكيات الرئيس الحمدي بدت تحررية أكثر مما تتحمله السعودية وبدا طموحه طاغياً على طموحات الأسرة السعودية المالكة ـ كما تراها هذه الأسرة .

وتبين فيما بعد أن المساعدات السعودية لليمن ربما لم تكن إلا من قبيل ذر الرماد في العيون أو محاولة لشراء

مواقف الحمدي . . فقد حدثت تمردات ومحاولات إنقلابية فاشلة عديدة ضده قام بها الشيوخ التقليديون المدعومون من قبل السعودية ، وذلك في كل من ١٣ يوليو ١٩٧٥ ، و١٦ أغسطس ١٩٧٥ و٢٠ فبراير ١٩٧٦ م(٦٣) .

وفي بداية يوليو ١٩٧٧ م قام قرابة ٤٠,٠٠٠ رجل بتمردٍ مفتوحٍ ضد الرئيس الحمدي في صعدة شمال اليمن ، وذلك بقيادة شيخ قبيلة حاشد عبدالله الأحمر المدعوم من قبل السعودية ـ وقد تمكنت السلطات اليمنية من قمع وإنهاء هذا التمرد بالاستعانة بالقوات الحكومية والقوات الجوية . . وأعادت الاستيلاء على مدينتي صعدة وخامر اللتين سقطتا في أيدي المتمردين ، ولكن يبدو أن الضغوط على الرئيس الحمدي كانت قوية حيث عفا عن المتمردين وعقد معاهدة سلام معهم عين بموجبها الشيخ عبدالله الأحمر كنائب للرئيس لشؤون القبائل ، والشيخ سنان كنائب للرئيس للشؤون الاقتصادية(٦٤) .

وقد انتهت هذه المحاولات السعودية ضد الرئيس الحمدي بقتله مع أخيه وشخص ثالث في ١١ أكتوبر

---

(٦٣) Ibid, 1976, P. 27682 B.

(٦٤) Ibid, 1977, P. 28715 - 6.

١٩٧٧ في الليلة التي كان من المفترض أن يقوم في صباحها بزيارة رسمية إلى اليمن الجنوبي من أجل إكمال التباحث حول الوحدة بين شطري اليمن .

وقد دعا راديو السعودية اليمنيين إلى دعم القيادة الجديدة بينما قيل في اليمن الجنوبي أنه مخطط امبريالي لإضعاف الدولتين وأعلن الحداد العام لمدة أربعين يوماً(٦٥) .

(٦٥) Ibid.

عهد الرئيس النشمي :

تولى أعمال الرئيس بعد الحمدي المقدم أحمد حسين الغشمي حتى عين رسمياً كرئيس في أبريل ١٩٧٨ م .. والغشمي هذا من الموالين للسعودية وقد تكتم على تفاصيل عملية إغتيال الرئيس الحمدي .

وفي ٢٠ أكتوبر قيل إن الكولونيل علي شايه وهو قائد عسكري هام كشف النقاب في أبو ظبي .. أن المقدم الغشمي قد أحبط محاولة لإغتيال الأسبوع الماضي قام بها الميجور أيد الكبسي .. وطبقاً لملاهرام البومية (٢٠ أكتوبر) فإن الكبسي قد حوكم بسرعة وأعدم في ١٦ أكتوبر(١) .

---

(١) Ibid.

وقد سعى الغشمي إلى إعادة الديمقراطية حيث أعلن في ٢٥ فبراير ١٩٧٨ تهنئته للشعب اليمني بعودة الديمقراطية إلى حياة الشعب ، وفي اليوم التالي عين عبدالكريم العرشي متحدثاً باسم مجلس الشورى .

كما سعى إلى مفاوضات من أجل الوحدة ولكنه لم يطل العهد به أكثر من ثمانية أشهر حتى قتل هو الآخر في ٢٤ يونيو ١٩٧٨ .

وقد شاع أنه قتل في حادث إنفجار حقيبة دبلوماسية كان قد أرسلها أحد المبعوثين من الرئيس اليمني الجنوبي سالم ربيع علي انفجرت حينما أراد المبعوث فتحها فقتل هو والرئيس الغشمي . . إلا أن هناك من يشكك في الرواية ، حيث يقال إن الحقيبة الدبلوماسية قد استبدلت ، و« ان سالم ربيع حاول الاتصال هاتفياً بالغشمي لتحذيره من مقابلة المبعوث ، وإلقاء القبض عليه ، لكنه لم يتمكن من إجراء الاتصال الهاتفي »(٦٧) .

وهكذا تولى الحكم في اليمن الشمالي العقيد علي عبدالله صالح وأصبح رئيساً للبلاد ، بعد أن أصبح العرشي رئيساً مؤقتاً في شهري يونيو ويوليو ١٩٧٨ .

---

(٦٧) أشهر الاغتيالات السياسية في العالم ، هاني الخير ، ص ٢٣٩ .

القيادات التي توالت على حكم اليمن .

من أجل مساعدة القاريء في الإلمام بالوضع السياسي اليمني في فترة زمنية طويلة ، ارتئينا عرض فترة حكم الملوك والرؤساء ورؤساء الوزارات اليمنية التي استقيناها من كتاب Heads of State and government, للكاتب John V. da Graca (P. 256) .

أولاً : الملوك (الأئمة) :

الفترة	الاسم
١٩١٨ - فبراير ١٩٤٨	الإمام يحيى (قتل)
فبراير - مارس ١٩٤٨	عبدالله الوزير (تولى الحكم بعد انتفاضة ١٩٤٨ ولكنه أقصي عن الحكم)
مارس ١٩٤٨ - سبتمبر ١٩٦٢	الإمام أحمد بن يحيى
سبتمبر ١٩٦٢	الإمام محمد البدر (أبعد عن الحكم في ثورة سبتمبر ١٩٦٢)

ثانياً : الرؤساء :

الفترة	الاسم
سبتمبر ١٩٦٢ـ نوفمبر ١٩٦٧	عبدالله السلال (أقصي عن الحكم)
نوفمبر ١٩٦٧ـ يونيه ١٩٧٤	عبدالرحمن الأرياني
يونيه ١٩٧٤ـ أكتوبر ١٩٧٧	إبراهيم الحمدي (قتل)
أكتوبر ١٩٧٧ـ يونيه ١٩٧٨	أحمد الغشمي (قتل)
يونيه ـ يوليو ١٩٧٨	عبدالكريم العرشي (رئيس بالنيابة)
يوليو ١٩٧٨ـ حتى الآن	علي عبدالله صالح

ثالثاً : رؤساء الوزارات :

الفتـــرة	الاسم
١٩٤٨ـ ١٩٥٥	الأمير حسن
١٩٥٥ـ سبتمبر ١٩٦٢	الإمام أحمد (أخوه)
سبتمبر ١٩٦٢	الإمام محمد البدر (ابنه)
سبتمبر ١٩٦٢ـ مايو ١٩٦٤	عبدالله السلال (المرة الأولى)
مايو ١٩٦٤ـ يناير ١٩٦٥	حمود
يناير ـ أبريل ١٩٦٥	حسن العمري (المرة الأولى)
أبريل ـ يونيه ١٩٦٥	أحمد نعمان (للمرة الأولى)
يوليو ١٩٦٥	عبدالله السلال (الثانية)
يوليو ١٩٦٥ـ سبتمبر ١٩٦٦	حسن العمري (الثانية)
سبتمبر ١٩٦٦ـ نوفمبر ١٩٦٧	عبدالله السلال (الثالثة)
نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٦٧	محسن العيني (للمرة الأولى)
ديسمبر ١٩٦٧ـ يوليو ١٩٦٩	حسن العمري (الثالثة)
يوليو ـ سبتمبر ١٩٦٩	المنصب شاغر
سبتمبر ١٩٦٩ـ فبراير ١٩٧٠	عبدالله الكرشمي

فبراير ١٩٧٠ـ فبراير ١٩٧١	محسن العيني (الثانية)
فبراير ـ مايو ١٩٧١	
مايو ـ يوليو ١٩٧١	أحمد نعمان (الثانية)
أغسطس ـ سبتمبر ١٩٧١	حسن العمري (الرابعة)
سبتمبر ١٩٧١ـ ديسمبر ١٩٧٢	محسن العيني (الثالثة)
ديسمبر ١٩٧٢ـ فبراير ١٩٧٤	عبدالله الحجري (قتل عام ١٩٧٧)
فبراير ـ يونيه ١٩٧٤	حسن مكي
يونيه ١٩٧٤ ـ يناير ١٩٧٥	محسن العيني (الرابعة)
يناير ١٩٧٥	ضيف الله (بالنيابة)
يناير ١٩٧٥ـ أكتوبر ١٩٨٠	عبدالعزيز عبدالغني (الأولى)
أكتوبر ١٩٨٠ـ نوفمبر ١٩٨٣	عبدالكريم الأرياني
نوفمبر ١٩٨٣	عبدالعزيز عبدالغني (الثانية)

المجلس الإسلامي

الموقف السعودي

من الوحدة بين شطري اليمن :

يعتبر شطرا اليمن الشمالي والجنوبي وحدة ثقافية واجتماعية واحدة منذ غابر الزمان حيث يتفقان في وحدة اللغة والتاريخ والنسل (من قحطان) . ولكن نظراً لوجود الجبال وصعوبة الاتصالات بين الشمال والجنوب ، ونظراً لكون الشمال يتميز بأكثرية زيدية بينما يتميز الجنوب بالشافعية فقد تمكنت بريطانيا من تعميق انفصالهما عندما احتلت عدن عام ١٨٣٩ . . وعندما انسحب الجيش الإنجليزي من الجنوب في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٧ واستقلت البلاد ، وتلاه انسحاب القوات المصرية من الشمال في أواخر ذات العام لم تحدث الوحدة أتوماتيكياً . .

وبالرغم من وجود إحساس مشترك بضرورة الوحدة

إلا أن الشطر الشمالي لليمن كان مشغولاً بحربه الداخلية ؛ فقد كان الملكيون يحاصرون صنعاء بعد إنسحاب القوات المصرية . وقد أرسلت اليمن الجنوبية ٦٠٠ متطوع إلى الشمال حيث ساعدوا في فك الحصار عن صنعاء .

ولكن هذا التوافق لم يدم طويلاً وتبين فيما بعد أن هذا التعاون لم يكن سوى شهر عسلٍ قصير بين البلدين . .

فالسعودية ـ الجارة الشمالية للبلدين ـ لا يعجبها أن ترى دولة قوية تنافسها في الجزيرة العربية . . فعشر ملايين نسمة في اليمن الشمالية ومليونان في الجنوبية ومساحة شاسعة تبلغ ٥٣٣ ألف كيلو متراً مربعاً للبلدين، وإطلالتها على مضيق هام كباب المندب ، وشعب كادحٍ محاربٍ له حضارة عريقة كالشعب اليمني ، يمكن ـ إذا اتحد شطراه ـ أن يشكل القوة الرئيسية الأولى في الجزيرة العربية إذا ما توافر لها استقلال اقتصادي . .

ولذلك فإن السعودية قد رمت بثقل كبير في اليمن الشمالية وانفقت الأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة لها والمعارضة للوحدة مع الجنوب . . بل إنه يمكن القول بطمأنينة تامة ، أن علاقة السعودية مع أقطاب الحكم في

اليمن ارتهنت بوجهة نظر هؤلاء تجاه الوحدة مع الجنوب - كما توضح فيما سبق من بحث - بالإضافة إلى مواقعهم من إتفاقية الطائف ١٩٣٤ م .

. . ففي عام ١٩٦٨ وعندما كان حسن العمري - وهو شخص موالٍ للسعودية بشكل كبير - رئيساً لوزراء اليمن الشمالي ، بدأ هذا في مساعدة معارضي اليمن الجنوبي بحجة كون الجنوب يدعم معارضي حكمه ، وهكذا فتح كل طرف حدوده لمعارضي الطرف الآخر وتوالت الإتهامات بين البلدين بدعم معارضي البلد الآخر .

وهكذا حصلت مواجهة محدودة على حدود البلدين في ربيع ١٩٦٨ ، واستمرت حتى يونيه ١٩٦٩ عندما انتهت بطرد الرئيس الجنوبي السابق قحطان الشعبي وابن عمه فيصل عبداللطيف الشعبي من اليمن الشمالي[١] .

وعندما حصل اتفاق سعودي - يمني على إنهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠ م إزداد الدعم السعودي لمعارضي الحكم في عدن وحصلت توترات على الحدود نتيجة تحشد

---

(١) Middle East Journal, Vol. 42 No. 1, 1985, P. 36 - 37

القوات المعارضة ، للحكم الجنوبي والمدعومة من قبل السعودية .

وفي يوليو ١٩٧٢ زار روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة اليمن ، ولم يمض سوى شهر على هذه الزيارة حتى اندلع القتال بين البلدين (سبتمبر ١٩٧٢) . . .

والتقى رئيسا وزراء البلدين في القاهرة ، ثم التقى رئيسا البلدين عبدالرحمن الأرياني وسالم ربيع علي في طرابلس واتفقا على إقامة دولة واحدة خلال سنة ، ولكن التوتر عاد مرة أخرى حيث قامت السعودية بتوزيع الأموال على الشيوخ وضباط الجيش الذين عارضوا العيني (رئيس وزراء اليمن الشمالي آنذاك) ، وقامت السعودية بضغوطٍ اقتصادية على اليمن حتى تم تبديل رئيس الوزراء بشخص موالٍ للسعودية وهو عبدالله الحجري[٦٩] .

وفي عهد الحجري (ديسمبر ١٩٧٢ - فبراير ١٩٧٤) لم يحدث تقدم يذكر في إتجاه الوحدة حتى حصل الإنقلاب العسكري الذي قاده المقدم إبراهيم الحمدي في ١٣ يونيو ١٩٧٤ الذي حاول التحرر من التبعية السعودية - كما ذكرنا آنفاً - وقامت بخطوات حثيثة لإقامة الوحدة مع الشطر

---

(٦٩) Ibid, P. 39

الجنوبي ، إلا أنه تعرض لضغوط اقتصادية وعسكرية جمة الأمر الذي جعله في موضع حرج ومتقلب في مواقفه تجاه السعودية والغرب بشكل عام حيث انه كان ينشد الموقف المستقل ولكنه لا يستطيع الاستغناء عن الدعم السعودي والغربي له ، وقد سببت له مواقفه هذه إضطرابات عسكرية عديدة أودت في النهاية بحياته حيث قتل في مكتبه في ١١ أكتوبر ١٩٧٧ قبل يومٍ واحدٍ فقط من زيارته المقررة لعدن للتفاوض حول الوحدة معها . . وقد أشارت أصابع الاتهام في قتله إلى السعودية . .

واستمر الدعم السعودي لمعارضي الوحدة في الشمال ولمعارضي الحكم اليساري في الجنوب حيث اندلع القتال مرة أخرى في فبراير ١٩٧٩ عندما كان علي عبدالله صالح هو الرئيس في اليمن الشمالي ، وقد كانت اليمن الجنوبي ترغب في إشراك الجبهة الوطنية الديمقراطية (NDF) الموالية لها في الحكم ، بينما يرفض نظاما علي عبدالله صالح وآل سعود ذلك . .

وقد حصل اجتماع بين رئيسي البلدين الشمالي والجنوبي في الكويت هذه المرة ، وقيل إن الرئيس اليمني الشمالي قدم تنازلات للجنوب وقبل دخول اليساريين الموالين للجنوب في الحكومة ، واتفقا على إقامة الوحدة بين

البلدين . وقد قامت السعودية إثر ذلك بإيقاف شحن الأسلحة الأميركية - التي دفعت قيمتها - إلى اليمن . . وقد حاول الرئيس علي عبدالله صالح إثبات استقلالية القرار اليمني حيث إبرم اتفاقية تسلح مع الاتحاد السوفييتي في أغسطس ١٩٧٩ كرد فعل لإيقاف السلاح الأميركي لبلاده .

ولكن صالح وجد نفسه أمام ضغوط اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة - كما سنرى ذلك عند الحديث عن حكم الرئيس علي عبدالله صالح - ولم تمر سنة واحدة على حكمه . . فقد واجه محاولة إغتيال ومخطط لإنقلاب عسكري . . وتمردات من قبل القبائل الموالية للسعودية ، وهزيمة عسكرية على أيدي الجنوبيين[1]

وقامت قبائل الشمال المدعومة من قبل السعودية بتشكيل جبهة معارضة للحكم ومعارضة للوحدة مع الجنوب سموها (الجبهة الإسلامية) وذلك في منتصف عام ١٩٧٩ . .

وهكذا استسلم صالح للضغوط السعودية . . ففي مارس ١٩٨٠ وافق على مطالبها بتخفيف حماسه للوحدة

---

(١) Ibid, P. 41

مع الجنوب وللاتجاه نحو السوفييت، واستأنفت السعودية مساعداتها لليمن .

صحيح أن العلاقات لم تصفُ إلى نهاية المطاف إلا أن الضغط السعودي أثمر في عدم إتمام مشروع الوحدة في أقل التقديرات .

وهكذا فإنه تقف أمام قضية الوحدة بين البلدين عقبات عديدة من أهمها الرفض السعودي لها ، وعدم استقلالية القرار اليمني حيث ما أن تشعر السعودية بوجود تقارب بين الشمال والجنوب حتى تقوم بتشجيع نزاع حدودي بين البلدين بالإغراءات المادية ، ولذلك فإنه وحتى تقوم الوحدة لا بد في البداية من إسقاط الحكم السعودي ومن ثم إقامة هذه الوحدة كما صرح بذلك للكاتب أحد قادة معارضة الحكم الحالي في اليمن في حديث خاص .

ويصرح المسؤولون السعوديون ضمنياً أنهم ليسوا مع الوحدة . . فقد أعلن أحد كبار المسؤولين السعوديين بعد مؤتمر قمة اليمنين الذي عقد في الكويت في مارس ١٩٧٩- أن الوفاق بين شطري اليمن هو أعز ما ننشده ونحن نأمل أن تكون وساطة الكويت التي قامت بها عقب النزاع

الأخير ، ذات فعالية ، وأن تؤتى ثمارها[٧١] وهنا نلاحظ أن المسؤول السعودي، استخدم لفظة (الوفاق) ولم يستخدم (الوحدة) .

(٧١) مجلة السياسة الدولية عدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٩٠ .

الفصل الخامس

إعتداءات صارخة

التدخل السعودي
في عهد الرئيس علي عبدالله صالح :

كما ذكرنا آنفاً أن وضع الرئيس علي عبدالله صالح وصل إلى الحضيض في السنة الأولى لحكمه . . فقد تعرض لمحاولة إغتيال ، كما حصلت محاولة إنقلاب عسكري في أكتوبر ١٩٧٨ ـ أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه الحكم ـ ، كما اندلع القتال بين بلاده واليمن الجنوبي في فبراير ـ مارس ١٩٧٩ .

وقد توقع العديد من المراقبين أن يتجه الرئيس صالح بسرعة نحو الاعتماد على السعودية وقبائل الشمال من أجل ضمان استمرارية حكمه ، ولكن يبدو أنه لم يتعجل ذلك بانتظار أن يتمكن من بلورة سياسة يمنية جديدة تقوم على استقلالية القرار السياسي الداخلي والخارجي لليمن ،

وتطبيع العلاقات مع الشطر الجنوبي لليمن .

وقد تضمن هذا الحل مخاطر جمة . . حيث إنه إذا ما فشلت الجهود فإن هناك احتمالاً لاندلاع القتال مرة أخرى مع الجنوب ومع الجبهة الوطنية القومية من ناحية ، وتوتر للعلاقات مع السعودية والقبائل الشمالية من ناحية أخرى بسبب محاولاته تحسين العلاقات مع الجنوب(١).

ولذلك فإن كلاً من السعودية والولايات المتحدة سعيا إلى تعميق العلاقات في البداية واستخدم الرئيس جيمي كارتر حقه في إرسال السلاح إلى الخارج في الحالات الاستثنائية دون استشارة الكونجرس وذلك لأول مرة وذلك لإرسال صفقة سلاح أميركية إلى اليمن بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار أميركي .

كما ان السعودية كانت متفائلة من ميل صالح إلى جانبها خاصة مع استمرار عبدالله الأصنج كوزير لخارجية اليمن وهو المعروف بولائه للسعودية ، واستمرار محمد خميس ، وهو الآخر معروف بقربه لأقطاب الحكم

---

(١) Middle East Journal, Vol. 39, No. 3, 1985, P. 291

السعودي كرئيس للمؤسسة الأمنية الوطنية ذات النفوذ العالي[1].

كما أنه قام بتعيين الشيخ مجاهد أبو شوارب كنائب لرئيس[2] الوزراء، والشيخ مجاهد ينتمي إلى قبيلة حاشد التي يترأسها عبدالله الأحمر الموالي للسعودية ويعتبر هذا التعيين أهم حدث قبلي منذ أبعد الرئيس الحمدي القبليين من الحكومة في ١٩٧٥ م .

ولكن الرئيس صالح خيب آمال السعوديين والأمريكان في بداية حكمه فقد أعلن أنه لا يقبل أن تستغل القوى الكبرى خلافات بلاده مع الشطر الجنوبي لإملاء سياساتها على بلاده . . كما أن السعودية أصيبت بصدمة نتيجة إقصاء عبدالله الأصنج من منصبه كوزير للخارجية ، وعزل محمد خميس من مسؤوليته الأمنية ، وذلك في منتصف ١٩٧٩ م[3].

وقد كانت خطوة الرئيس صالح المفاجأة هي إبرامه صفقة سلاح ضخمة مع الاتحاد السوفييتي في أواخر صيف

---

(١) Ibid, P. 297

(٢) Ibid, P. 300

(٣) Ibid, P. 297

١٩٧٩ قدرت بـ ٦٠٠ مليون دولار ، تضمنت طائرات (ميغ - ٢١) ، ودبابات ثقيلة حيث بدأت في الوصول إلى اليمن في سبتمبر ، وبدلاً من طرد المستشارين السوفيت - حسب ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة - فقد زاد عددهم بسرعة فائقة.

وقد أرجع المراقبون سبب التحول المفاجىء لليمن تجاه السوفيت إلى رغبة النظام اليمني في إعطاء إشارة إلى كل من السعودية والولايات المتحدة بضرورة اللباقة في التعامل مع اليمن ، وهو إشارة إلى محاولة السعوديين التحكم في مسير الأسلحة الأميركية التي يحولونها عبر الاشتراط على اليمن باستخدامها ضد اليمن الجنوبي والجبهة الوطنية الديمقراطية (المدعومة من قبلها) ، والتي ترابط على الحدود بين اليمنين ، وبينما لم ترض السعودية بأقل من سحق المعارضة اليسارية - بل اليسار كله في الجزيرة العربية - كانت رغبة الرئيس صالح في ذلك الوقت حل الاختلافات مع الجبهة الوطنية الديمقراطية ، وتحسين العلاقات مع اليمن الجنوبي (١).

ويشعر صالح بمرارة الشروط السعودية - الأميركية على

---

(١) Ibid, P.

بلاده ورغب في استقطاب ميول بعض العناصر العسكرية في البلاد فكان الالتفات نحو الاتحاد السوفيتي هو الأسلوب الامثل في نظره .

وقد وصل التوتر عند المواجهة العسكرية المسلحة حيث قيل في بداية ١٩٨٠ أن خمسة جنود يمنيين قد قتلوا على الحدود السعودية واليمن ، وقالت الصحف الغربية حينها أنها محاولة سعودية للضغط على اليمن لمنعها من الاقتراب من اليمن الجنوبية أو من السوفيت[1].

إلا أنه لا بد من القول إن هذا التوتر لم يخرج إلى السطح إلا قليلاً ، واتبعت السعودية سياستها الاعتيادية في التكتم على الأحداث السلبية في البلاد خاصة مع وجود محمد عبده يماني كوزير للإعلام السعودي آنذاك ، حيث يعتبر الأبناء الجزيرة العربية تسميته (وزير النفي) .

كما أن النظام الحاكم في اليمن دأب على نفي هذه الأخبار وسماها « إشاعات » طمعاً منه في الأموال السعودية ، وقد ازدادت وتيرة النفي في ربيع عام ١٩٨٠ من قبل الجانبين ، ولكن بقيت إشاعات تسري هنا وهناك عن الخلافات بين النظامين .

---

(١) Border And Territorial Disputes, P. 253

ووافقت السعودية وبعد لقاءات بين الجانبين على تقديم مساعدات تنموية للميزانية اليمنية للعام المالي ١٩٨٠ ـ٨١م[١] حيث قام الرئيس اليمني بزيارة للسعودية في أغسطس .

وقد عادت العلاقات للتوتر مرة أخرى بين البلدين في ١٩٨١ بينما استأنف البلدان نفيهما ، وتحدثت بعض التقارير عن مواجهات حدودية بين القوات السعودية واليمنية أدت إلى قطع المساعدات السعودية لليمن في بداية السنة [٢] .

وقد تحدث بعض المسؤولين اليمنيين حول فشل السعوديين في منع التهريب عبر الحدود مع اليمن الأمر الذي يقلل من العائدات الحكومية ويضر بالموردين ، حيث كانت الحكومة تفرض ضرائب على المستوردات .

أما الحدث الأبرز في العلاقات بين البلدين عام ١٩٨١ فقد كان القبض على وزير الخارجية السابق عبدالله الأصنج في شهر مارس بتهمة الخيانة العظمى على أساس اتصالاته الخاصة مع السعودية ، وقد حصل هذا بعد شهرٍ

---

(١) Middle East Journal, Vol. 39 No. 3, 1985, P. 291

(٢) Ibid, P. 298

واحدٍ فقط من العملية الغامضة بمقتل محمد خميس المسؤول الأمني السابق [١] ، وقد أدى هذا إلى مزيد من تدهور العلاقات بين البلدين والضغط الاقتصادي السعودي على اليمن . .

وقد قام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارة إلى موسكو في أكتوبر ١٩٨١ للحصول على مساعدات . . . وقد حصل بالفعل على مساعدات ، كما حصل على مساعدات من دول أخرى . . فقد بلغت مساعدات ألمانيا الفدرالية لليمن ٢٠ مليون دولار سنوياً ، كما قدرت مساعدات هولندا لليمن بـ ١٣ مليون دولار سنوياً [٢] .

وفيما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٨٢ قدر أن اليمن اقترضت مبلغ ٢٣٢٥ مليون دولار ، قدم الاتحاد السوفييتي منها ٨١٩ مليون دولار ، بينما قدم مجموع الدول العربية ٧٤٤ مليون دولار [٣] .

ولتحسين العلاقات بين السعودية واليمن حصلت لقاءات بين مسؤولي البلدين أدت إلى عودة المساعدات

---

(١) Ibid. P. 298

(٢) The Middle East And North Africa 1986, P. 835 - 36

(٣) Ibid. P. 835

السعودية . . حيث رصدت السعودية مبلغ ١٠٢,٩ مليون دولار لميزانية العام المالي ١٩٨١ ـ ٨٢ ، خلاف المساعدات السعودية الأخرى لذات السنة والتي قدرت بـ ١٨١,٥ مليون دولار[١] .

ولكن الرئيس اليمني فضل تنويع مصادر الدعم الذي تحصل عليه بلاده ـ حتى مع تحسن علاقات بلاده مع السعودية ـ فقد أعلن في أواخر عام ١٩٨١ عن عقد مؤتمر دولي تنموي لدعم الخطة التنموية الثانية في اليمن . . حيث حصل على الدعم من عدد من الدول العربية وغير العربية .

وقد قام الرئيس صالح بزيارة إلى السعودية في نوفمبر ١٩٨١ ، ثم زارها وزير خارجيته في منتصف ذلك الشهر ، وعاود الرئيس اليمني زيارته للسعودية بعد أقل من خمسة أشهر فقط من زيارته السابقة (مارس ١٩٨٢) ، وقبل شهر من عقد المؤتمر الدولي الثاني لدعم الخطة التنموية الثانية في اليمن (١٧ ـ ٢٠ أبريل ١٩٨٢) . كما قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز ـ وهو وزير الدفاع والطيران السعودي ويعتبر (ضابط ارتباط)

---

(١) Ibid, P. 835

بين البلدين ـ قام بزيارة لليمن قبل ١٠ أيام فقط من بدء المؤتمر(١).

ويفهم من هذه الزيارات المكثفة عودة الدفء إلى العلاقات بين الرياض وصنعاء ولو بشكل مؤقت.

ولكن السعودية عادت مرة أخرى للضغط على اليمن لتغيير موقفها من اليمن الجنوبي ومع الجبهة الوطنية الديمقراطية كما ألمحت عن دول الخليج الأخرى بموقف مساعداتها للمنطقة اليمنية الثانية إذا ما استمرت في علاقاتها القوية مع اليمن الجنوبي. وهذا ما دعا الرئيس صالح إلى القيام بجولة واسعة لدول الخليج (الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان) والعراق والأردن لمدة تسعة أيام للحصول على دعم للمنطقة الشمالية(٢). وقد تمكن بالفعل من الحصول على دعم كبير.

وعادت العلاقات بين البلدين للتوتر عام ١٩٨٢ مثل

---

(١) Middle East Journal, Vol. 39 No. 3, 1985, P. 510

(٢) Ibid, P. 510 ، أنظر تفاصيل علاقة اليمن الشمالي مع اليمن الجنوبي والجبهة الوطنية الديمقراطية في المصدر ذاته. كذلك أنظر مقابلة مع محسن الشامي في الحرس ـ عدد ٢٢٨ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ ـ ص ١٢.

طاحونة الحمار لا تتحرك من مكانها إلا لتعود إليه مرة أخرى ، حيث اتسم هذا العام بالتوتر حيث يعزى السبب الرئيسي إلى عدم رضا السعودية من سياسة رئيس الوزراء اليمني عبدالكريم الأرياني في مقاومة تهريب البضائع عبر الحدود بين البلدين حيث إن هذا التهريب كان يدر أموالاً طائلة على أنصار السعودية في شمال اليمن ، وينشط حركة التصدير في السعودية ـ إلى حدٍ ما ـ . كما أنه لم تعجب السعودية سياسات أخرى للأرياني وكان الأرياني قد عين رئيساً للوزراء في أكتوبر ١٩٨٠ . .

ولذلك فقد أجل عقد الاجتماع السنوي السعودي اليمني المعتاد لمجلس التنسيق السعودي اليمني ، ولكنه عقد بعد ذلك في أكتوبر عندما حصلت السعودية على وعدٍ بإقالة الأرياني من منصبه . .

. . وهكذا وبعد أسبوعين من عقد الاجتماع وحصول اليمن على المساعدات السنوية أقيلت حكومة الأرياني ، وحلت محلها حكومة أكثر قبولاً السعوديين بشكل كبير ، وهي حكومة عبدالعزيز عبدالغني[1] .

وفي بداية عام ١٩٨٤ وقعت مواجهة حدودية بين

---

(١) Ibid. P. 313

البلدين وقيل إن الطائرات السعودية قامت بقصف مواقع داخل اليمن ، كما قامت القوات السعودية باحتلال قسم من الأرض اليمنية ، وقالت جريدة السفير (١٧ / ١ / ١٩٨٤) أن جنوداً كثيرين قد قتلوا أو جرحوا في الاشتباكات .

ولكنه تم تطويق المواجهة بالاتصالات رفيعة المستوى . . وقد أرجع سبب هذه المواجهة إلى القلق السعودي المتزايد من احتمال اكتشاف النفط في اليمن[1] الأمر الذي يجعل الأخيرة مستقلة في سياساتها عن السعودية . .

وفيما عدا هذا الحادث فقد استمرت العلاقات بين البلدين في حالةٍ حسنة (ظاهرياً) حيث يتحدث المسؤولون في اليمن عن هذه العلاقات بأنها تاريخية وعريقة ، ويطلقون على السعودية « الجارة الكبرى » ، ويمتدحون بمناسبة ، وبدون مناسبة مجلس التعاون الخليجي الذي تهيمن عليه السعودية .

ونتيجة لبيع نظام علي عبدالله صالح مواقف للنظام السعودي على حساب استقلالية قرار الشعب العربي المسلم

---

(١) Ibid, P. 314

في اليمن وعلى حساب مصالحه الاستراتيجية . . فإن النظام السعودي قام بدفع فاتورة هذه المشتريات بسخاء من يشتري إرادة دولة لها كيانها الخاص وتاريخها العريق . .

الدعم الاقتصادي السعودي لليمن وأهدافه :

تأسس مجلس التنسيق السعودي اليمني في ١١ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ ، ثم أقيم مكتب للمشروعات السعودية في اليمن لتمويل المشاريع السعودية في اليمن ومتابعة سيرها . .

وقد قام مجلس التنسيق السعودي اليمني بعدة مشاريع في اليمن ، نذكر بعضاً منها للمثال لا الحصر :

- مساهمة السعودية بنسبة ٤٩٪ في ملكية شركة الخطوط الجوية اليمنية .

- مشروع الأعمال التكميلية بميناء الحديدة بتكلفة ٢٢ مليون ريال عام ١٤٠٦ هـ .

- مشروع خط أنابيب نقل الوقود في الحديدة بتكلفة ٢٢ مليون ريال عام ١٤٠٦ هـ .

- يتولى المجلس حالياً تنفيذ ١٦ مشروعاً في عدد من

المدن اليمنية تبلغ تكلفتها ١٠٩ ملايين ريال .

ـ مشروعات الطرق والمواصلات منها طريق جيزان ـ الحديدة بتكلفة ٤٤٦ مليون ريال يمني .

إنشاء عدد من المستوصفات والمستشفيات .

ـ المساهمة في برنامج منظمة الصحة العالمية المخصص لليمن بأكثر من ٢٢ مليون ريال يمني .

ـ وفي مجال التعليم تم توقيع إتفاقية التعاون التعليمي تم بموجبها إيفاد أكثر من ١٥٥٢ مدرساً عام ١٤٠٦ / ١٤٠٧ هـ للعمل في اليمن مدفوعي الرواتب .

وحتى عام ١٣٩٥ / ٩٦ تم منح ٢٠٧٥ منحه دراسية في الجامعات السعودية للطلاب اليمنيين .

ـ وعندما حصل زلزال ذمار في اليمن (١٩٨٢) تم جمع أكثر من ٤٤٤ مليون ريال سعودي كمساعدات لليمن[1]، بالإضافة إلى حوالي ٤٠٠ مدرسة ومعهد ديني تم إقامتها في اليمن من أجل نشر الأفكار السعودية ، وغرس ولاء اليمنيين للنظام السعودي .

---

(١) استقينا هذه المعلومات من جريدة عكاظ عدد ٧٣٩٤ ، ٢١ محرم ١٤٠٧ هـ ٢٥ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٦ م .

- تقديم الصندوق السعودي للتنمية لقروض عديدة لليمن منها قرض بمبلغ ١٣٤ مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل المرحلة الثالثة من مشروع الطاقة الكهربائية[٨٩] ونذكر هنا فحوى البيان السعودي اليمني المشترك الصادر في صنعاء بتاريخ ٨ أبريل ١٩٨٢ في ختام اجتماعات الدورة السابعة لمجلس التنسيق السعودي اليمني :

- الاستمرار في دعم وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العربية باليمن وعددهم ١٤٢٢ مدرساً ، و٢٦٢ موجهاً تربوياً سعودياً .

- تبني مشروع مكافحة الملاريا باليمن بمبلغ ١٥ مليون ريال سعودي .

- إنشاء عشرة مساجد ، ومشروع معهد القضاء العالي بصنعاء ومجمع المحاكم الشرعية لكل من حجه وذمار .

- حفر وتشييد ٥٠ بئراً أرتوازياً .

- المساهمة في تطوير مطار صنعاء وتوسعته بمبلغ ١٠٠ مليون ريال سعودي .

---

(٨٩) يوميات (الجمهورية العربية اليمنية) ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٣١ ، يوليو ١٩٨٢ ، ١٣١٦ .

ـ المساهمة في مشروع التنمية الريفية بمبلغ ١٢٧ مليون ريال سعودي .

ـ استمرار السعودية في تقديم ٣٠ ألف طن من السماد .

ـ استكمال شبكة الميكرويف بكلفة مليون دولار .

ـ تنفيذ مقر وكالة أنباء سبأ في صنعاء بتكلفة ٥ ملايين ريال سعودي .

ـ تمويل مشروع للطاقة الكهربائية بمبلغ ١٢٤ مليون ريال .

ـ استمرار دعم السعودية لميزانية اليمن بمبلغ ٣٤٥ مليون ريال سعودي والمقرر من الدورات السابقة للمجلس[٩٠] .

ولم تأت هذه المساعدات من أجل سواد أعين الشعب اليمني ولا من أجل دعم (الأخوة العربية) كما يردد المسؤولون السعوديون بل إنها تهدف بالدرجة الأساس إلى شراء الصمت اليمني على التعديات السعودية على الأراضي اليمنية التي اقتطعتها السعودية وعلى الأراضي

---

(٩٠) المصدر السابق ٢٥٩ .

اليمنية التي اقتطعتها ويقتطعها كل عام النظام السعودي .

وبالرغم من بعض المواقف التي يتخذها النظام اليمني الحالي والذي يعدها النظام السعودي (متحررة) إلا أنه يرى ان قطع الدعم السعودي لليمن سوف يدفع به إلى دول أخرى كالاتحاد السوفييتي أو إلى تعزيز محاولات الوحدة مع اليمن الجنوبية . . ولذلك فهو يستمر في مساعداته من أجل كسب الوقت إلى حين إمكان مجيء نظام أكثر موالاة له فبالرغم ـ مثلاً ـ من عقد معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهورية العربية اليمنية والاتحاد السوفييتي في أكتوبر ١٩٨٤[٩١] إلا أن الدعم السعودي استمر لليمن ، مع بعض الضغوط .

وقد سعى الرئيس صالح لتقوية جبهته الداخلية . . حيث قبل التحاور مع المعارضة وقام بطرح ما سمي (الميثاق الوطني) ، ومؤتمر الشعب العام ، ودعا الرؤساء السابقين الذين تركوا اليمن إلى العودة مثل عبدالله السلال ، وعبدالرحمن الأرياني . . وفي مايو ١٩٨٣ أعلن استقالته أمام الشعب الأمر الذي أكسبه بعض الشعبية . . إلا أن العديد من الفئات الشعبية اليمنية ترى أن سلوك

---

(٩١) The Europo Year Book 1985, Vol. II, P. 2888

الرئيس اليمني مهين للشعب اليمني ويعكس تبعية مقيتة للحكم السعودي .

مواجهة عام ١٩٨٧ :

أواخر مارس وأوائل أبريل ١٩٨٧ تناقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العالمية أنباء حول مواجهة حدودية بين السعودية واليمن الشمالي على الحدود بين البلدين . . وقد اختلفت الروايات حول طبيعة وحجم المواجهة(٩٢) .

فقد قيل إن قوات سعودية ضخمة مدعومة بالدبابات والدروع اجتازت الحدود اليمنية ، وان قوات الأخيرة قد ردت عليها وأن حوالى ٣٠٠ عسكري من القوات السعودية و٢٠٠ من القوات اليمنية قد قتلوا في هذه الاشتباكات . .

وعند اشتداد المعارك قامت السعودية بجلب قوات

---

(٩٢) أنظر جريدة السفير ـ عدد ٤٦٠٦ ـ ٢٨ مارس ١٩٨٧ م .

- Crescent Int., Vol. 16 No. 6 (June 1 - 15, 1987), P. 3

ـ مجلة العالم ـ عدد ١٦٦ ـ ١٨ إبريل ١٩٨٧ .

- Keesing's Cont. Archives, 1987, P. 3541 B.

- Border And Territorial Disputes, P. 253

ـ وكالات الأنباء العالمية منها وكالة الأنباء الفرنسية .

باكستانية مرابطة على الحدود بين البلدين واشركتها في القتال وأن معظم الضحايا من الجانب السعودي هم من الباكستانيين .

وقد اتهمت اليمن السعودية بالدخول في حدودها ولكن بصيغة مهذبة ، فقد ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية قول مصدر دبلوماسي يمني أن « مجموعة من السعوديين المسلحين دخلت أراضي اليمن الشمالي يوم الاثنين الماضي واختطفت بعض الفلاحين بعد معركة معهم » ، وأضاف المصدر نفسه أن « هؤلاء الفلاحين كانوا يعملون في حقولهم داخل الأراضي اليمنية وقد أطلق سراحهم بعد أن ثبت أنهم لا يشتركون في عمليات تهريب مخدرات »[1] .

وقد نقلت الأنباء كذلك أن الجنود الباكستانيين المشاركين مع السعودية قد اعترضوا على القتال حيث إن الطرف الآخر (اليمني) هم من المسلمين مما دعاهم إلى إيقاف القتال .

وقد نقل عن أحد الضباط الباكستانيين العائدين إلى باكستان مؤخراً قوله : إن أحد بنود المعاهدة الأمنية

---

(١) جريدة السفير ـ عدد ٤٦٠٦ ـ ٢٨ مارس ١٩٨٧ .

العسكرية بين باكستان والسعودية يقضي بعدم الدخول في حربٍ مع بلدٍ إسلامي مجاور .

وبالطبع نفت السعودية الخبر وقالت إنه محاولة لتشويش العلاقة بين البلدين(٩٤) .

وتنقل الأنباء عن أسباب النزاع الأخير ، أن الاكتشاف الحديث لاحتياطي نفطي في حقل «ألف» في منطقة مأرب شمال اليمن قدرت بـ ٥٠٠ مليون برميل قابل للتضاعف مع استمرار التنقيب وبالرغم أن هذا الاحتياطي ليس كبير بالمقارنة مع الاحتياطيات السعودية الضخمة ، إلا أن السعودية تخشى أنه إذا ما تمكنت اليمن من تصدير نفطها أن تتحرر في سياساتها وتتخذ خطاً مستقلاً خاصة وأنه إذا ما افترضنا تصدير اليمن لـ ١٤٥٠٠٠ برميل في اليوم فإنها من المفترض أن تحصل على نحو ١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ بالسعر الحالي للنفط (٧٠٠ مليون دولار من صادرات النفط و٣٠٠ مليون من توفير وارداتها من النفط للاستهلاك المحلي - بمعدل ٤٥٠٠٠ برميل في اليوم) ، ويكفيها هذا المعدل

---

(١) مجلة اليمامة - عدد ٩٤٩ - ١١ إبريل ١٩٨٧ .

من التصدير لمدة خمس سنوات بانخفاض سنوي قدره ٨ ٪ [١] .

وإثر حصول هذه الأحداث قام الأمير عبدالله ولي العهد السعودي ورئيس الحرس الوطني بإيفاد وزير المعارف عبدالعزيز الخويطر إلى اليمن لتسليم رسالة إلى الرئيس اليمني (١٤ / ٧ / ١٤٠٧ هـ)[٢] .

كما قام الأمير عبد الله بزيارة مفاجئة إلى مدينة نجران (القريبة من الحدود ومن منطقة مأرب التي اكتشف فيها النفط والتي دار حولها خلاف تاريخي) حيث شهد هناك التمرين التعبوي لقوات الحرس الوطني الذي سمي (التوحيد)[٣] وذلك في ٢٩ رجب ١٤٠٧ هـ (٢٩ مارس ١٩٨٧ م[٤] .

وفي نجران استقبل الأمير عبد الله جموعاً من

---

(١) Crescent Int., 1 15 June 1987 - P. 3.

(٢) جريدة الرياض ـ ١٦ / ٧ / ١٤٠٧ هـ .

(٣) أرجع بعض المراقبين السياسيين هذه التسمية (التوحيد) إلى كونها رسالة إلى اليمنيين حول كون منطقة عسير ونجران وجيزان قد وحدها الملك عبدالعزيز وهي غير قابلة للتفاوض أو التنازل عنها .

(٤) جريدة المدينة ، عدد ٧٨١ ـ ٣٠ رجب ١٤٠٧ هـ ـ ٣٠ مارس ١٩٨٧ م .

المواطنين وذلك لتحسس مواقفهم من الأحداث .

كما أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أوفد وزير خارجيته عبد الكريم الأرياني في نفس اليوم إلى الكويت لتقديم طلب يمني بالتوسط لدى السعودية لإنهاء حالة النزاع والتوتر بين بلاده والسعودية .

كما قام الرئيس اليمني نفسه بزيارة إلى ليبيا بعد أيام فقط من تلك الزيارة ، تلتها زيارات مسؤولين ليبيين إلى السعودية ودول الخليج لتهدئة الأوضاع .

ويقول المراقبون ان هذه المواجهة ليست الأولى بين البلدين ، بل إن مواجهات حدودية محدودة تقع بين البلدين كل عامٍ تقريباً ، ولكن هذه المواجهة تتميز من حيث نوعيتها وحجم القوات المشاركة فيها والدوافع التي دفعت إليها ، حيث إن قضية اكتشاف النفط واستقلالية القرار اليمني أمر مصيري بالنسبة لنظرة النظام السعودي لليمن .

ويتوقع أن تمر العلاقات السعودية اليمنية بمرحلة جديدة في الفترة القادمة . . فقد أنشأ بالفعل خط أنابيب نفطي من حوض مأرب إلى رأس عيسى على البحر الأحمر بطول ٤٤٠ كيلومتر ، وبطاقة استيعاب أولى قدرها ٢٢٥

ألف برميل في اليوم ، وضخ نهائي قدره ٤٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

كما قامت اليمن بشراء ناقلة نفط حمولتها ٤٠٠,٠٠٠ طن[٩٩] .

كما أفادت الأنباء أن اليمن تنوي استثمار حقل نفطي ثانٍ خلال العام ١٩٨٨ إضافة إلى حقل « ألف » اسمه . . ازال ويقع على مسافة ١٥ كيلومتر تقريباً شمال حقل « ألف »[١٠٠] .

ولذلك لم يستغرب أحد عندما بثت وكالات الأنباء خبر اكتشاف محاولة إنقلابية بدعم سعودي في اليمن بعد حوالي الشهر من المناوشات الحدودية . .

فقد قالت وكالة أنباء رويتر (١٣ / ١٢ / ١٩٨٧) نقلاً عن مسؤول يمني كبير : « ان مؤامرة للإطاحة بالحكومة اكتشفت في مايو الماضي وكانت تتضمن خطة لإغتيال الرئيس ومسؤولين بارزين آخرين . . ويمكننا القول إن الأشخاص الذين ضبطناهم هنا على صلة بأعضاء من

---

(٩٩) جريدة السفير ـ عدد ٤٨٦٣ ـ ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٦ ـ ص ٨ .

(١٠٠) جريدة السفير ـ عدد ٤٨٦٧ ـ ٤ يناير ١٩٨٨ ـ ص ١٢ .

العائلة اليمنية المالكة السابقة . . وهم يقيمون الآن في السعودية » .

ولذلك فإنه وقبل أسبوع واحد من افتتاح خط أنابيب النفط في رأس أبو عيسى « نفدت مجموعة عسكرية في ثكنة « أبو موسى الأشعري » العسكرية مشروعاً تكتيكياً بالاشتراك مع وحدات رمزية من الأسلحة المختلفة »[١٠١] .

وفي إشارة مبطنة إلى احتمال تكرار الهجمات السعودية التي حصلت في الربع الأول من عام ١٩٨٧ قال نائب رئيس هيئة الأركان في كلمة ألقاها بالمناسبة : « إن هذا المشروع التكتيكي يضاعف ثقتنا بقدرة قواتنا المسلحة والأمن على التصدي لكل الهجمات المعادية ويرسخ قناعتنا بأن الثورة قد تخطت منذ زمن بعيد مراحل الخطر . . »[١٠٢] .

---

(١٠١) جريدة السفير ـ عدد ٤٨٥٩ ـ ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٧ ـ ص ١١ .
(١٠٢) المصدر السابق .

محاولات الشعب اليمني
التخلص من الهيمنة السعودية :

لا يخفي اليمنيين تذمرهم من النظرة السعودية لهم سواء داخل السعودية أو في اليمن نفسه . .

ففي السعودية ورغم أن النظام السعودي يدعي أنه يعاملهم « كسعوديين » ، إلا أن مظاهر الاستخفاف والإهانة تظهر على ألسنة المسؤولين السعوديين بين فترة وأخرى عن اليمنيين ، كما يظهر الاستخفاف في المعاملات الحكومية اليومية لهم .

وفي داخل اليمن يشتكي اليمنيون كثيراً من اليد المتنفذة للسفير السعودي في اليمن (القفيزي) حيث إن سلطاته تفوق أحياناً سلطات وزير في الحكومة اليمنية ، وليس من اليسير ملاحظة روح المنهجية على

تصرفاته عند زيارته لمنشأة مولتها أو ساهمت في تمويلها بلاده .

ويتحدث المسؤولون السعوديون بمناسبة وبدون مناسبة عن أرقام دعمهم لليمن وعن المشاريع التي نفذوها أو مولوها في اليمن ، وذلك بصورة تثير الإشمئزاز .

وكثيرة هي محاولات أبناء الشعب اليمني للتخلص من الهيمنة السعودية أو لإبداء التذمر منها ، ولكن أبرزها ثلاث حوادث .

أولاها : محاولة الإغتيال الشهيرة التي تعرض لها الملك عبدالعزيز آل سعود بعد توقيع معاهدة الطائف عام ١٩٣٤ . .

حيث هاجم ثلاثة حجاج يمنيين عبدالعزيز بالخناجر في مكة ، وقد أصيب الأمير سعود بجروح في ظهره وكتفه وقتل الحراس الأشخاص الذين قاموا بالهجوم .

أما الثانية فهي اختطاف طائرة ركاب سعودية هي الأولى في تاريخ الطيران المدني السعودي وذلك في ٦ نوفمبر ١٩٨٤ م . .

فقد كانت الطائرة ـ وهي من طراز ترايستار ـ قادمة من

لندن إلى جدة ومن ثم إلى الرياض وبعد إقلاعهـا من مطار جدة متوجهة إلى الرياض سيطر أحـد مختطفيهـا على قمـرة القيادة وبيده مسدس وأجبر قـائد الـطائرة عـلى التوجـه إلى طهـران . . فاتصـل قائـد الطائـرة بمطار الـظهران وأبلغهم بـالأمـر ، وطلب من المسؤولـين هنـاك أخـذ الإذن من السلطات الإيـرانية بـدخول أجـواء إيران ، حيث جـاءت المـوافقة وهبـطوا في مطار طهـران الـدولي ، ثم استسلموا للسلطات الإيرانية . .

وقـد كـانت مـطالبهم تتلخص في وقف تـدخـلات السلطات السعـودية في اليمن الشمـالي ، وإطـلاق سـراح السجناء اليمنيين السياسيين في السعودية ودفع مبلغ نصف مليون دولار كتعويض عن فصلهما من التدريس دون وجـه حق .

وقـد كان الاعتقـاد السائـد عند بـداية الاختـطاف أن الجهـة التي تقف وراءه هي « منظمـة الثورة الإسـلاميـة في الجزيرة العربية » ، ولكن المنظمة المـذكورة أصـدرت بيانـاً نفت فيه ذلك . . ومما جاء في البيان :

« ولكننـا ، كمنظمـة الثـورة الإسـلاميـة في الجـزيـرة العربية ، في الوقت الذي ننفي فيـه أي ارتباط لنـا بحادث

الاختطاف المذكور ، نرجو أن يكون الحادث مدعاة لتوجه الرأي العام لمعاناة شعبنا من قمع السلطات السعودية ولرفض الشعوب الإسلامية والعربية والحركة الإسلامية للتوجه المشبوه للسياسة السعودية »[1]، وبالرغم من عدم حصول المختطفين على مطالبهم إلا أنهم استطاعوا بعمليتهم هذه إسماع مظلومية شعبهم للعالم .

أما الحادثة الثالثة فقد كانت محاولة لاختطاف طائرة سعودية قام بها شاب يمني (١٧ / ٣ / ١٩٨٥) . . . فقد كانت الطائرة ـ من طراز بوينج ٧٣٧ متوجهة من جدة إلى الكويت فقد هدد الشاب اليمني بنسفها بقنبلة يدوية ، ولم تعلن الحكومة السعودية شيئاً عن مطالبه ، وقد هبطت الطائرة في مطار الظهران بحجة أنها بحاجة إلى وقود وهناك قام حرس الطائرة بإطلاق النار على المختطف « أحمد العلوي » وأردوه قتيلاً ، إلا أنه فجر القنبلة قبل مقتله بلحظات فأحدث بعض الخسائر المادية دون أن يصاب الركاب بأي أذى .

---

(١) مجلة الثورة الإسلامية ـ عدد ٥٦ ـ ص ٨ .

خاتمـــة

هكذا وكما تابعنا . . عانى الشعب اليمني ومنذ تأسيس الدولة السعـودية الأولى من الـظلم السعودي ربمـا بشكل لم يعانِ منه شعب آخر سوى شعب الجزيرة العربية نفسه .

. . فهـذا النـظام وضـع نفسـه وصيـاً عـلى الشعـوب الإسلامية أينما كانت وأراد السيـطرة عليها ليعيـد ـ كما يحلو لحكام آل سعود أن يكرروا دائماً ـ حكم آبائه وأجداده !!

فيستولي على الرياض بهـذا العنوان . . ويستـولي على مجمل نجد بـذات العنوان . . ثم يستـولي على حـائل ومـا حولها . . ثم إقليم الأحساء بالعنوان ذاته . . ثم يحارب في البيت الحـرام ويقتـل المؤمنـين العـزل في الحجـاز بنفس العنوان . . . وهكذا سائر المناطق الأخرى .

وقد كان عبدالعزيز آل سعود يعتقـد ـ أو لربمـا يحلو له

أن يعتقد ـ بأنه يمكن له أن يستولي على سائر مناطق الجزيرة العربية بنفس العنوان وبذات السهولة ، وقد كان يسيل لعابه ـ لشد ما يسيل ـ على إطلالة (لمملكته) على بحرٍ ثالث كالبحر العربي تفتحها على العالم الخارجي بصورة أكبر وتوسع لها مجال الحركة . . وقد كان يتحين الفرصة للهجوم على الجارة الجنوبية (اليمن) . . إلى أن جاءته الفرصة وأستولى على عسير ونجران وجيزان وأراد الوصول إلى أبعد من ذلك إلا أنه لم يستطع ، أو لم يرد له أسياده ذلك كما منعوه من الاستيلاء على بلدان الخليج الأخرى .

وتحت ضغط المدافع والرشاشات والدعم البريطاني السخي له ، تمكن من إجبار الإمام يحيى على توقيع معاهدة الطائف مع الإمام يحيى عام ١٩٣٤ ولم يقبل لا هو ولا من جاء بعده من الملوك بالعودة إلى وضع ما قبل توقيع المعاهدة ، حيث اعتبرت اليمن مذ ذاك شبه ولاية تابعة للسعودية تعرض عليها الالتزامات وتتدخل في شؤونها الداخلية ، وحتى الخارجية منها .

وقد استغل النظام السعودي ضعف الموارد اليمنية ليغدق عليها الأموال من أجل شراء صمتها عن المناطق التي أستولى عليها .

وهكذا ظل الشعب اليمني تحت الهيمنة المتغطرسة للنظام السعودي أكثر من نصف قرنٍ من الزمان .

. . . ولكن ومع تدشين خط أنابيب النفط الجديد في اليمن في نهاية عام ١٩٨٧ م فقد دخلت اليمن مرحلة جديدة في تاريخها الحديث حيث إن النفط يعني المال والمال يعني الاستقلال الاقتصادي ، وهذا يعني الاستقلال السياسي الذي تخشاه السعودية .

. . فاليمن ، وإن استمر خاضعاً للضغوطات السعودية في عهد الرئيس الحالي علي عبدالله صالح . . إلا أن الشعب اليمني قد قرر أن يمسك زمام أموره بيده ، وأن يفعل ما يقرره هو لا ما يقرره الآخرون . . وإن استطاع النظام السعودي أن يسقط رئيساً وينصب آخر فإن هذا من قبيل إطالة أمد حالة الخضوع اليمني له ـ ليس إلا ـ .

. . فالنفط قد تفجر تحت أقدام الشعب اليمني ولن ترجع عقارب الساعة إلى الوراء . .

وان مشروع الوحدة بين شطري اليمن والذي طالما وضعت السعودية العراقيل في طريقه عبر إثارة الحروب تارة ، وعبر دعم المرتزقة المعارضين له أخرى ، وعبر الاغتيال السياسي والقتل ثالثة . . إن هذا المشروع مرشح

له النجاح في هذه الفترة أكثر من أي وقتٍ مضى ، خاصة إذا ما توفق اليمن السعيد في قيادات مخلصة تدفعه في هذا الإتجاه .

وقد بدأت تظهر للعيان بوادر مشجعة للوحدة بين الشطرين في الأونة الأخيرة مع الاتفاق المبدئي بينهما حول موضوع النفط . . وكذلك حول فتح حدود البلدين لمواطني البلد الآخر بواسطة الهوية كما أعلن في عدن مؤخراً(١٠٤)

. . إن هذه الوحدة ـ إذا ما حصلت وكما ذكرنا آنفاً ـ سوف تخلق قوة رئيسية كبرى في الجزيرة العربية ، وتعيد أمجاد اليمن السعيد مرة أخرى ، وسوف يثبت الشعب اليمني أنه جندي دؤوب في حالة السلم كما هو الحال في حالة الحرب . . وان النظام السعودي الذي يواصل سياسته العدوانية في شراء وتكديس السلاح لن تجديه هذه الأسلحة ، وأن أجدته فإن شعب الجزيرة العربية الأبيّ سوف يرفض محاربة بلد جارٍ مسلم له طالما عمّر وبنى بلاده .

---

(١٠٤) إذاعة بي . بي . سي ـ القسم العربي ، الأول من يوليو ١٩٨٨ .

. . وإن استطاعت الأموال السعودية جلب مرتزقة له من هنا أو هناك ، فإن الشعب المسلم في اليمن سوف يثبت قدرته حينذاك ويستعيد حقوقه التي سلبها منه النظام السعودي في أدواره الثلاثة بإذن الله تعالى .

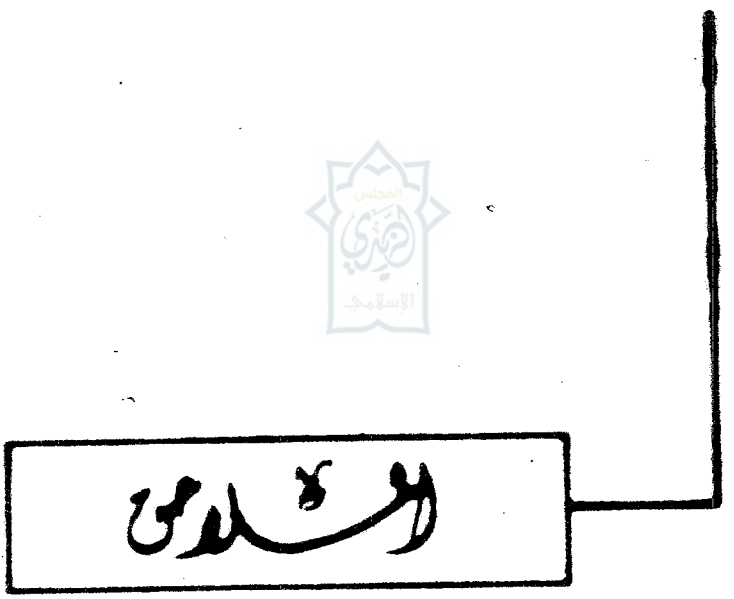
الإسلام

تاريخ

الملحق الأول

معاهدة الطائف بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة العربية السعودية

(٦ صفر سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩ مايو سنة ١٩٣٤ م)[١٠٥]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، نحن الإمام يحيى بن محمد حميدالدين ملك المملكة اليمانية ، بما إنه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية ، معاهدة صداقة إسلامية

---

(١٠٥) المطامع السعودية التوسعية في اليمن ، ص ٢٩١ ، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية ، ص ٣٠٧ .

وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الإسلامية بين بلاديهما ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية

بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميدالدين ملك اليمن من جهة .

وحضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى .

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ، ورغبة في جمع

كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها .

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة .

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما .

ورغبة في أن يكون عضواً واحداً أمام الملمات المفاجئة وبنياناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما ، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير .

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبدالعزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع

المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول ، قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية :

المادة الأولى :

تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة ، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات ، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق ، والاتفاق سراً وعلناً ، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وعز قومهما ودينهما .

المادة الثانية :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر

باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها ، فيعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميدالدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز ولخلفائه الشرعيين ، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً ، وبالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد آخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة . إن جلالة الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام ، كما أن جلالة الإمام عبدالعزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها

المادة الثالثة :

يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما ، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة :

خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ، ويعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما .

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و(الموسم) على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامه في الجهة الشرقية ، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين (بني جلعة) ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود (نقعه)

و(عـار) التـابعتـين لقبيلة (وائلة) وبـين حـدود يـام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق (مروان) و(عقبة رفادة) ، ثم ينحـرف إلى جهة الشـرق حتى ينتهي من جهة الشـرق إلى أطـراف الحدود بـين من عدا (يـام) من (همدان بن زيـد وائلي) وغيره وبين (يام) فكل ما عن يمـين الخط المذكـور الصـاعد من النقـطة المذكـورة التي على سـاحل البحـر إلى منتهى الحـدود في جميع جهـات الجبـال المـذكـورة فهـو من المملكة اليمانية ، وكل ما هو عن يسـار الخط المذكـور فهو من المملكـة العربيـة السعوديـة ، فـما هـو من جهـة اليمن المـذكـورة هـو / ميـدي / و/ حـرض / وبعض قبيلة / الحـراث / و/ المير / وجبـال / الـظاهـر / و/ شـذا / و/ الضيعـة / وبعض / العبـادل / وجميـع بـلاد وجبـال / رازح / و/ منبـه / مع / عـرو آل مشيخ / وجميع بلاد وجبـال / بني جماعـة / و/ سحار الشـام يباد / ومـا يليهـا ومحـل / مريصعـة / من سحار الشـام وعموم / سحـار / و/ نقعـة / و/ دعار / وعمـوم / وائلة / وكذا الفـرع مع / عقبـة نهوقـة / وعمـوم من عـدا / يـام / و/ وادعـة ظهـران / من / همـدان بن زيـد / هؤلاء المـذكـورون وبـلادهم بحدودهـا المعلومة ، وكـل مـا هـو بين الجهـات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه ، مما كان مرتبطاً ارتباطاً

فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢هـ ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية ، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو / الموسم / و/ وعلان / وأكثر / الحرشا / و/ الخوبة / و/ الجابري / وأثر / العبادل / وجميع / خيفا / و/ بني مالك / و/ بني حريص / / وآل تليد / و/ قحطان / و/ ظهران وادعة / وجميع / وادعة ظهران / مع مضيق / مروان / و/ عقبة رفادة / وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من / يام / و/ نجران / و/ الحضن / و/ زور وادعة / وسائر من هو في نجران من / وائلة / وكل ما هو تحت / عقبة نهوقة / إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق ، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة ١٣٥٢ هـ ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية ، وما ذكر من يام ونجران و/ الحضن / و/ زور وادعة / وسائر من هو في نجران من وائلة ، فهو بناء على كل ما كان من تحكيم جلالة الإمام يحيى لجلالة الملك عبدالعزيز في / يام / والحكم من جلالة الملك عبدالعزيز بأن جميعها تتبع المملكة

العربية السعودية ، وحيث إن / الحضن / و/ زور وادعة / ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة ، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر ، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم وائلة من التمتع بالصلاة والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به .

ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا / يام / من / همدان بن زيد / وسائر قبائل اليمن ، فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات ، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة إتجاه ميل خط الحدود في إتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما تميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين .

أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة :

نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مساحة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر .

المادة السابعة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق ، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين ، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما

يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح ، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان . ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف ، سواء كان سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها أو بعضها متمماً للكل فيها .

المادة التاسعة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية ، استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد

له ضد بلاد الفريق الآخر ، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ ـ إذا كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله .

٢ ـ إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير ، فإنه يلقى القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب ، وعليها إتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى ، وان تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته .

٣ ـ وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة ، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد

الشخص على أراضيها ، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها ، وعده شخصاً غير مرغوب فيه ، ويمنع من العودة إليها في المستقبل .

المادة العاشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً ، موظفاً كان أم غير موظف ، فرداً كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجيء وإلقاء القبض عليه ، وتسليمه إلى حكومة بلاد الفار منها ، وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تحظر كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأفراد والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة ، ويتعهد

باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة :

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر . ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الإجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر ، من كل جناية ، ومال أخذوا منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عددهم كائناً ما كان

ما بلغ ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء ، أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الإلتجاء ، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه ، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين ، الموقعين على هذه المعاهدة ، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والإطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر ، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع ، وما يقرره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة .

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم ، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثماره أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار .

المادة السادسة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية ، والعنصرية العربية ، أن أمتهما أمة واحدة ، وأنهما لا يريدان بأحد شراً وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة .

المادة السابعة عشر :

في حالة حصول إعتداء خارجي على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية :

أولاً : الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً .

ثانياً : المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة .

ثالثاً : الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجح الطرق لضمان وسلامة بلاد الفريق الآخر ومنع الضرر عنهما والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة :

في حالة حصول فتن وإعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي :

أولاً : إتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانياً : منع إلتجاء اللاجئين إلى بلاده ، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح (في المادة التاسعة والعاشرة أعلاه) .

ثالثاً : منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

رابعاً : منع الإمدادات ، والأرزاق ، والمؤن

والذخائر ، عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة :

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي إجراء مفاوضات تفصيلية ، من أجل عقد إتفاق جمركي ، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين ، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين ، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه .

المادة العشرون :

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء ، وفي أي وقت ، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين ، في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما ، للعمل العائد لمصلحة البلدين ، التي هي كلمة واحدة ، ومن المفهوم أن هذه

المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأية صورة كانت في حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية [illegible] إضراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون :

يلغى ما تتضمنه الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون :

تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك ، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع . وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ إنتهاء مفعولها ، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون :

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف ، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة ، وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه . (٦ صفر سنة ١٣٥٣هـ ١٩ / ٥ / ١٩٣٤ م) .

عن السعودية
الأمير خالد بن عبد العزيز

عن اليمن
عبد الله بن
أحمد الوزير

الملحق الثاني

عهد التحكيم بين المملكة العربية السعودية وبين مملكة اليمن

بما ان حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف على أن يحيلا إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبنية في المواد الآتية :

المادة الأولى :

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه .

المادة الثانية :

يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً وإن لم يمكن الاتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين . فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية وإن لم يحصل الاتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجري المراجعات فيما بعد إلى أن يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة :

يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريقين المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر . وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الاتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعنيين في أول المادة . وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه . ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه . ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة :

أجور محكمي كل فريق عليه وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى .

المادة الخامسة :

يعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة ، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة .

وقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف .

(خالد آل سعود وابن الوزير)

الملحق الثالث

الأقسام الإدارية في الجمهورية العربية اليمنية(*)

(*) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، « الخصائص السكانية والعمرانية في الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الأول للسكان » ، د . عبدالكريم الأرياني ، ص ١٨ .

المصـــادر

أولاً : الكتب العربية :

- د . محمد علي الشهاري ، « المطامع السعودية التوسعية في اليمن » . دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .
- فتوح عبدالمحسن الخترش ، « تاريخ العلاقات السعودية اليمنية (١٩٢٦ - ١٩٣٤) » . منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٣ .
- أحمد السكاف ، « أنا عائد من اليمن » . دار الكاتب العربي .
- سلطان ناجي ، « التاريخ العسكري لليمن ١٨٣٩ - ١٩٦٧ » .
- فرد هاليداي ، « المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية » . تعريب د . محمد الرميحي . شركة كاظمة

للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م .

- محمد انعم غالب ، « اليمن » . دار الكاتب العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٦٦ .

- إبراهيم بن علي الوزير ، « لكي لا تمضي في الظلام » . دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ .

- عبدالله البردوني ، « اليمن الجمهوري » . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق ، ١٩٨٣ .

- فاسيليف ، « تاريخ العربية السعودية » ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٦ .

- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم ، « الدولة السعودية الأولى » . معهد البحوث والدراسات العربية (جامعة الدول العربية) ، ١٩٦٩ .

- الحزب الاشتراكي اليمني ، « صالح مصلح قاسم في رحاب الخالدين » . دار الهمداني للطباعة والنشر ، عدن .

- فرد هاليداي ، « الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية » .

- د . أحمد سرحال ، « النظم السياسية والدستورية في

لبنان والدول العربية . الطبعة الأولى ١٩٨٠ ، دار الباحث ، بيروت .
ـ عبدالرحمن البيضاوي ، « أزمة الأمة العربية وثورة اليمن » .
ـ سلطان ناجي ، « التاريخ العسكري لليمن » .
ـ بيتر مانغولد ، « تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط » [illegible] .
ـ عبدالله البردوني ، « اليمن الجمهوري » . مطبعة الكاتب العربي ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ .
ـ هاني الهندي ، « أشهر الاغتيالات السياسية في العالم » .

ثانياً : اليوميات العربية :

ـ أعداد متفرقة من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، والأعداد هي : ١٦ ، ٤٧ ، ٣١ ، ١٧ ، ٢٦ ، ١٣ ، ٦ ، ٣٥ ، ١٩ ، ٣٣ ، ٣٠ ، ١٠ ، ٢٤ ، ٢٢ .
ـ مجلة المستقبل العربي ، عدد ٧٢ ، ١٩٨٥ م ، « الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً » ص ٢٣ ـ ٢٦ .
ـ مجلة المستقبل العربي ، عدد ٦٥ ، ١٩٨٤ ، « السياسة الخارجية اليمنية في ضوء الميثاق الوطني : خمس ركائز وخمس دوائر » ، ص ٥٨ ـ ٧٥ .
ـ مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥٧ ، يوليو ١٩٧٩ ،

« دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن » ، ص ٨٧ ـ ٩٢ .
ـ أعداد متفرقة من مجلة الثورة الإسلامية ، الصادرة عن منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية .
ـ جريدة السفير اللبنانية : أعداد متفرقة .
ـ جريدة الرياض السعودية : أعداد متفرقة .
ـ جريدة المدينة السعودية : أعداد متفرقة .
ـ جريدة عكاظ السعودية : أعداد متفرقة .
ـ مجلة العالم ـ عدد ١٦٦ ـ ١٨ إبريل ١٩٨٧ م .
ـ وكالات الأنباء العالمية .
ـ إذاعة بي. بي. سي ـ القسم العربي ـ الأول من يوليو ١٩٨٨ .
ـ مجلة اليمامة السعودية ـ عدد ٩٤٩ ـ ١١ إبريل ١٩٨٧ م .

ثالثاً : الكتب الأجنبية :

Foreign Books:

. J.E. Peterson. «Yemen: Thes search for a Modern State». The Johns Hopkins, University Press, U.K., 1982, 221 Pages.

- Robin Bidwell, «The Two Yemens». Longman, U.K., 1983, 350 P.
- Alan J. Day, «Border and Territorial Disputes», Keesing's Refrence Pub, Longman Group, U.K. Ltd, 2nd ed., 1987.
- «The middle East and North Africa 1986». Europa Pub. Ltd., 1985.
- The Europo Year Book 1985, Vol II, Europa Pub. Ltd., 1985.
- John V. da Graca. «Heads of State and Grovernment». The Macmillan Press Ltd., 1985.

رابعاً : الدوريات الأجنبية :

Foreign Periodicols

- Keesing's Contemporary Archives, Longman, U.K., Acomplete record of world events, for years from 1940 till 1988 under the title of YEMEN.
- F.Gregory Gause III, «Yemeni Unity: Past and Future», Middle East Journal, Vol 42 No. 1, Winter

1985, M.E. Inst., U.S., Pages 33 - 47.

- Robert D. Burrowes. «The Yemen Arab Republic and the Ali Abdallah Salih Regime: 1978- 1984». M.E. Journal. Vol 39. No. 3 Summer 1985,...., P. 287- 316.

- «Sandi- Yemeni clashes over oil deposits», Crescent International. Vol. 16. No. 6, 1 - 15, 1987. Canada, P.3.

الفهرس

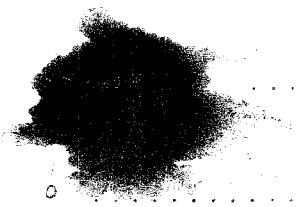

الموضوع ..... الصفحة

الإهداء ٥
مقدمة ٧
تمهيد ١٣
الفصل الأول : الحرب السعودية اليمنية . . دماء ودموع ١٩
مرحلة النزاع حول عسير ٢١
دور الأدارسة في عسير ٢٩
طبيعة العلاقات السعودية اليمنية ٣٧
الحرب اليمنية السعودية ٤٣
الفصل الثاني : تعانق الملكين ٤٩
مرحلة الهدوء والتعاون ٥١
الفصل الثالث : سماسرة ومرتزقة ٦١
الحرب الأهلية (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠) ٦٣

الموضوع ..... الصفحة

أثر الحرب الأهلية على الوضع السعودي ٧٧
التدخل السعودي في المناصب اليمنية ٨٣
الفصل الرابع : الإخوة الأعداء ٨٧
مرحلة التذبذب (١٩٧٠ ـ حتى الآن) ٨٩
عهد الرئيس الحمدي : ٩٥
عهد الرئيس الغشمي ١٠٣
القيادات التي توالت على حكم اليمن ١٠٥
الموقف السعودي من الوحدة بين شطري اليمن ... ١٠٩
الفصل الخامس : اعتداءات صارخة ١١٧
التدخل السعودي في عهد الرئيس علي عبد الله صالح ١١٩
محاولات الشعب اليمني التخلص من الهيمنة السعودية ١٤٣
خاتمة ١٤٧
الملاحق ١٥٣
الملحق الأول : معاهدة الطائف ١٥٥
الملحق الثاني . عهد التحكيم بين المملكة العربية
السعودية وبين مملكة اليمن ١٧٥
الملحق الثالث : الأقسام الإدارية في الجمهورية
العربية اليمنية(*) ١٧٩
المصادر ١٨١

الامام يحيى
(١٩٠٤ ـ ١٩٤٨)

الامام أحمد
جالساً على عرشه

بطل انتفاضة ١٩٥٥ أحمد يحيى الثلايا وهو مضرّج بدمائه.

أحد ضحايا انتفاضة ١٩٥٥ أثناء ضرب عنقه